



1957

Copyright © King Saud University

كتاب في الخلافيات ، قطعة منه ، نظم النسفي ، عمر بن
محمد - ٥٣٧ هـ ، بخط خليل بن قماري بن دولنشا

موسى سنة ٥٧٢٢ هـ

٤٣ ق ١٥ س ٢٤ × ٥ ر ١٥ سم

٥٩٤٠ نسخة نفيسة بهانقص في الأثنا ، خطها نسخ نفيس

الاعلام ٢٢٢: ٥ هدية العارفين ٢٨٣: ١

١ - فقه المذاهب الاسلامية - المؤلف بد الناسخ

ج - تاريخ النسخ د - منظومة النسفي في الخلافيات

ه - منظومة في الخلافيات

2

٢٦

۲۵

ov

915

ما بر مقالات الامام علي بن ابي طالب

०१३-२५

سید

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

0/1157 G. - 092.

الرفق: **كلمة** في الحروف
العنوان: **كلمة** في الحروف

[illegible]

تاریخ التذکرہ : جمیل بہ محارک مہ درویشستان
اسم التذکرہ : --- لا ہ ---

اسم النبات :
عدد الأوراق : ٤٢

© King Saud University

(25)

قسم المصارف والبنوك

[illegible]

هذا الكتاب وما فيه
عن
عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن

منظومة
النفس

ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صلى على سيدنا محمد وقلوبنا وصدورنا وديننا ورضا وعلينا ابراهيم وسم
اللهم صلى على سيدنا محمد بن مريم صفاتك والداي الى حفرة ذاك صلو على
نرضيها له خدمت موجودا وفي كل دار معبودا وما دام صفيا وموسى نجيا
جامع الحقايق والدقايق من ارتضيتهم خاتم رسلك وحاكما بامرک
ونهيک وعلى اله وصحبه وسلم

اللهم صلي على سيدنا محمد وروح قدسك وحضرة انفسك وجامع اسرارك
الظاهر بكارمك الباطن بصفاتك وعلى اله وصحبه وسلم

انظر

الحمد لله الذي
جعلنا من عباده
الغفلة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

فمن



△

ملكه افند القضاة
 على القضاة
 من جوهه
 ام
 H
 156
 156

الاعظم
وقيل انما اسم الله
واسمها هادى على تقدم
الامام هادى على تقدم
والمعروف
الاعظم
فان الله
انما خلقه جمعاً
اسم

والله اعلم
الامر وعوض منها
والله اعلم
الامر وعوض منها

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله رب كل عبد
ثم التحيات بغير عدد
وبعد قد قال ابو حفص
هذا كتاب في الخلافات
مستودع كل المراد موجز
سهل لحفظ هذا العلم
لذلك فيه طائفتان
ابوابه على النظام عشرون
اولها مقالة التعبدات
ثم فتاوي العالم الرباني
ثم اختلاف المطربين فاعلم
ثم الذي يختص كل واحد
ثم فتاوي زفر وبعده
ثم فتاوي الكلبين الس

والحمد لله ولي الحمد
علي النبي المصطفى محمد
برحمه الله وعقباه
نظم في العيون كالكاف
مستبدع سهل القيار معجز
وحفظة سهل لاجل النظر
حتى تاتي على هذا النهج
فاوردعوها صفا مشرق
ثم مقالات الامام الثاني
ثم الذي تنزع الشبان
ثم اختلاف الحزبين فاقسم
فيه بقول بعد هذا
يا موقول الشافعي وحده
وهو هل الفقه حرمون

فلي التلثون اذ الستون له
ويشمان السيف بالشي عشر
ويسلم النبع لهم والنصف لك
والتقد ستون له عشر ولي
وان يكن اوصي بكل المال له
فواحد التسهل والي الحمله
ويشمان الكل ثم والثلث
وان يكن اوصي بظهر مركبه
وليس وفقا في الجهاد فاشبه

او صي ثلث ماله لعبد له
وصار في ثلثيه يسعي ومالك
واعتقا جميعه وكلا
لو اعتق المريض ثم حابا
وان حجاب او لا فهي الحق
ويسر عتق من حابا لها

فثلثه يعتق بعد فقه
من سائر الاموال ثلثا ان ترك
من ماله الثلث له ان فضلا
شاوريا في ثلثه استيجابا
وابتدا بالحق اي ما سبق
نصف ونصف لهما فاشبه

وبين عتقتهن الحجابات بين
 لما اشترى ابن مريض ومك
 ولم يرشاد ابي وافتيا
 اذا اشترى ابن بالقرعة المض
 وكان منه عتق عبد قيمته
 ثم ما حاباه وابن سعي
 قال وما حاباه فهو محق
 وان تحرر امة ثم نكح
 قال اشترى ابن عبدك
 كذا بالقرعة وعلى الثلث ثمن
 ان مات ما مورث بعد ان
 وجاز للمرء نصيب عنده
 بيع الوصي والشر من الصبي
 ومنع يعقوب علي القول بالدي
 بيع الوصي العرض والعقار
 وهو يبي الصغار واليكبار
 نصف في الاول وفي هذين
 عشر وثمة لم يسع والارث ملك
 فورا ثاه فيهما واستسعا
 وقيمة المير كنصف ذا العرض
 كقيمة المير وحانت ميتته
 في الكوا العبد كذا فاسمعا
 وابن في الكسبي لا المقتن
 في ميراث الموت فاسعي ما صلح
 واعقوه رد همداردا
 ونقد من ثلثه ما زعما
 قد سار بعضا بدوا من الوطن
 وصي صبيان له من بعده
 جوز منهما ظهر النفع الوفي
 ومنع يعقوب علي القول بالدي

الغائبين عنه والحضارا
 مخرج يعثر اعبسارا
 وابطلا في حصرة الكبار
 واستثنى الغيب بالاسفلا
 فجوز الكسبي العقار

وللوصي بيع كل التركة
 ولدين والوصية المشتركة
 وقدر بالدين والوصية
 فجوز او ابطلا البقيت
 ولو وصي قالا قد جعلت ذا
 وصي ما اترك صار فيهما
 ان ولدت موصي بها بعد التوك
 فالثلث منها ثم منه يجزى
 والحق قال فيهما على التوك

والاهل في ايصاء من يقوله
 والسمم ادنى حق اهل الارث
 فاز ترد فالسدر دور الثلث
 وجاز ايصاء اهل المذمة
 لبيعة تبي وللبرمة

كتاب الفرائض

وحجب الجدة جميع الاخوة
 وفاسد الجد عظيم الخطوة
 وحجب بنت الاخ وابن الاخت
 وقدر وواد لك في ابن البنت

كتاب الدارمية

توسد الذي يباح والحريير
لبس الحريير في الحروب يكره
ولا يشته سنة بالذهب
ولا اختكار في الذي قد اشترى
باب الذي يحصر به يعقوب
لا يقطع الصلوة فتح يسمع
ولا شروع بسوي التكبير
ويشروع للمام لا حين يبلغ
ويستحب قوله اذ كبرا
وقال لا يكره سور الحجر
وفي لعاب لبخل والجار
ولوراية مدي محتمل
ولا يعيد لمرة في جنابته
وينقض الوضوء في البلغم
بغير نثر وتري لا يحجز
والافتراض جازا للتقريب
واطلقا واجازا المسرة
وجوزوا في وصل انفذ صعب
ثم اتى المصريه من القرى
وهو لطيف حسن موعظ
وكان في التافيف قال يقطع
وذاك بالتعريف والتكبير
قد قامت الصلوة بل حين فرغ
وحقت وجهي الما لي ذكرا
واجتمعوا على شيوع الطهر
منع الصلوة حالة استكثار
لم يلتزم غسلا وقلة يلتزم
امناؤه بعد كون شهوته
ان كان ما قد قاده ملا الفم
تيمم والتفجع عند العجز

هذا هو الذي يحصر به يعقوب

يصح اشهاد على الكتاب
لو لم تحتبر غير كفوف صوا
وعقد غير الجلب والجلب بك
وجازين توقيف شرط العقد
ومر على الاتفاق والمهر قد
ولا يصر بحسن عن مهرها
ولا يعتد في الكفائات الحرف
وفي ابناء الزوج حكم الفرقة
والقولي في الصداق قول البعل
ولم يحكم فيه مهر المثل
وليس من مهر المهر من المتعة
وفي ظهور المهر حرا قيمته
والمهر من التبر لا العلانية
وان يكره صدقاتها موجه لا
ويملك الماذون تزويج الامة
بلا بيان مقتضى الخطاب
الا قليلا جازا ان يعترضوا
جواز فتح بالبلوغ عقلا
على قولناج بالبعد
كقولهم فاقعناها وظاهر
وجاء في الاتفاق اوضحا
والله مثل المويدي في الشرع
حكم انفساخ العقد والطلاق
ان لم يكن مستكرا في العقل
ولم يحكم فيه مهر المثل
لوقوع الطلاق قبل الوقعة
عند اوقاف مهر مثل خلتته
ان عقد اعقلا لتكاح ثانية
فقبل ثلث مهرها الدخول لا
وصاحب العنان والمصاربة

وَعَنْقَهَا صَدَاقَتًا مِنْ بَعْلِهَا
وَالْبُيُوتُ لَوَزُوجٍ مَمْلُوكٍ الصَّبِي
لَوْ طَلَّقَ الْعَجْدُ ثَلَاثًا مِنْ نِكَاحٍ
فَجَزَّ الْعَقْدُ بِأَذْنِ نَوَافِثٍ
كَفَيْلُ الْمُنْفَاقِ لِكُلِّ شَهْرٍ
وَالزَّيْمُ إِذَا كَانَ لِشَهْرٍ وَثَرٍ
وَيُوجِبُ أَنْ فِيهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا
مَمْلُوكَةُ الصَّبِيِّ جَانِ لِلْأَبِ
بِغَيْرِ إِذْنٍ فَإِخْرَافًا فَتَسْخَرُ
لَمْ يَكِرْهُ الْعَقْدُ لِأَجْلِ مَا سَلَفَ
يُؤْخَذُ إِذَا دَامَ النِّكَاحُ فَادِرٍ

يُفَضُّ لِلْمَرْأَةِ ذَاتُ الْخَدَمِ
وَفَاسِدُ نِكَاحٍ جَلِيٍّ مِنْ زَكَ
كَأَبُ
لَا شَيْءَ إِلَّا الْوَاحِدُ مِنْهُمْ فَاعْلَمْ
وَجَاءَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَيْضًا كَذَا

تَقْلِيمُ إِشْتِائَاتٍ وَتَاخِيرُ الْجُرَا
وَابْطُلُوا طَلَاقُهُ فِي عَرَفَاتٍ
بِغَيْرِ فَاءٍ هُوَ الْفَاءُ سَوَاءٌ

وَالْعَلَّةُ الْمَقْرَأَةُ فِي الْفِرَارِ
وَعَلَّةُ الْجَلِيٍّ مَمْلُوكَةٍ بَعْلِهَا
صَغِيرَةٌ بَانَتْ فَجَاتَ بَابُهَا
وَفَضْلُ رُبْعِ الْحَرْكِ فِي رُبْعِ الْجَعَةِ
لَا يَجْمَعُ بَعْدَ مَوْتِ شَيْخِ الدَّارِ
طِفْلًا شَهْرًا وَدُونَ وَضَعِ حَمْلَهَا
فَصَوْمُ الزَّوْجِ إِلَى جَوْلَيْنِ
وَنَقِيًّا بَعْدَ شَهْرٍ بِشَعَةِ

مَبْنُوتَةٌ مِنْ بَعْدِ حَوْلَيْنِ كَذَا
وَأَشْتِائَاتٍ فِي قَدْرِ نِصْفِ الْحَوْلِ
لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ سُنِّيَّةٌ
لَوْ قَالَ أَنْتَ قَرِيبَةٌ فَكُلُّ مَا
أَوْ قَالَ لَا أَقْرَبُ حَتَّى أَعْتَقَهُ
وَأَدْحَلُ فِي قَوْلِهِ لَا أَقْرَبُ
فَإِنْ تَبَيَّنَ مَدَّةٌ قَدْ تَقَضَّتْ
لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَى كَذَا
لَوْ قَالَ مِنْ نِكَاحٍ فَهِيَ كَذَا
لَوْ قَالَ كَلِّ لِمَرْأَةٍ لِمَنْ كَذَا
لَمْ يَلْتَقِ الْمُلْتَمِعَانِ أَبَدًا
كَأَبُ
فَالزَّوْجُ مَا اتَّفَقَهُ لَا يَسْتَرِدُّ
وَالْأَبْنُ مَشْفِيٌّ بِكُلِّ قَوْلٍ
لَوْ عَدَلَهُ فَالظُّهُرُ لِلشَّرِيطَةِ
أَمَّا فِي مُسْتَقْبَلِ فَوْضَلٍ كَذَا
فَلَيْسَ بِالْأَبْلِ وَلَا بِمَا قَدْ أَطْلَقَهُ
إِخْلَافًا بِمَجْهُولَةٍ لَا تُعْرَبُ
لَمْ تَبْرَأِ الْآخَرِيَّ بِآخَرِيٍّ أَنْصَحَتْ
فَطَالِقٌ لِلْحَالِ لَا إِلَى مَضَى
مَنْ قَبِلَ أَنْ تَطْلُقَ إِذَا الشَّرْطَانِ
دَفْعًا لظَنِّ الْعَرِيسِ فَالْغَرَضُ
عَقْدًا وَإِنْ كَذِبَ ثُمَّ عَقْدًا
كَأَبُ
وَفِي الشَّرْطِ طَلَبُ الْوَلَدَانِ
لَوْ عُلِقَ الْعَتَقُ بِدَفْعِ التَّقْدِيرِ
حَتَّى إِذَا مَا بَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ
شَرْطُ مَعَ التَّحْصِينِ وَالْإِنْكَارِ
لَمْ يَقْتَضِرْ عَلَى مَكَانِ الْعَقْدِ
الزَّيْمُ أَنْ يَقْبَلَهُ أَنْ أَخْضَرَ

الْعَتَقُ

وَاِنْ يَكُنْ كَانَتْ عَلَيْهِ الْفِعْلُ
 بِالْعَجْزِ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ تَحْيِينَ
 مَكَانِ الْمُسْلِمِ بِالْحَرْدِ فَحُ
 وَالْعِتْقُ قَدْ عُلِقَ بِالَّذِي قَدْ عُلِقَ
 ثُمَّ سَجَى فِي الْأَصْلِ اسْتَقْوَى
 مَوْلَى مَوْلَاةٍ وَأَنْتَى بِعَقْدِهِ
 فَهَمَّ لِمَوْلَى الْحَبِيبِ دُونَ الْحَمِّ
 وَتَثَبَّتِ النِّسْبَةُ فِيمَنْ قَدْ افْرَدَ

كِتَابُ

عَبْدٌ لَأَنْتَى اعْتَقَتْهُ قَدْ هَلَكَ
 فَمَالَهُ بَيْنَهُمَا اسْتِدْلَا
 لَوْ اعْتَقَ الْحَرُّ عَبْدًا مِثْلَهُ

كِتَابُ

وَلَيْسَ فِي النَّذْرِ بِدِيحِ الْوَلَدِ
 وَقَوْلُ مَنْ قَالَ وَحَقَّ اللَّهُ

رَدِّ وَصِيْفٍ جَاوِزًا وَأَبْطَلَ
 لَمْ يَجْزِ الْفَتْخُ وَرَدَّ الْعَيْنَ
 إِلَيْهِ تِلْكَ الْحَرْفُ الْعَتَقُ وَقَعَ
 ثُمَّ قَطَعَ الْقِيَمَةُ حُرْمَتُهَا
 وَعَنْهَا بِالْحَرِّ لَيْسَ بِعِتْقٍ
 بَيْنَهُمَا الْمَوْلَاةُ مِنْهُ مَعْلُوقَةٌ
 وَأَنْتَى بِعَكْرِ هَذَا الْحَكْمِ
 مَعَ امْتِنَاعِ تَقْلِيدِ مَنْ ذَكَرَ

الْوَسْلَاءُ

الْإِيمَانُ

لَوْ اشْتَرَى الذَّمِّيُّ أَرْضَ عَشْرِ
 وَلَيْسَ فِي الْمَعْدِنِ شَيْءٌ إِلَّا
 وَأَنْ يَقْلُ مَا لِي وَمِلْكِي صَدَقَةٌ

كِتَابُ

وَفِيهِ لَالِ رَمَضَانَ يَشْتَرُطُ
 وَأَنْ يَصُمَ عَنْ غَيْرِهِ فِيهِ اعْتَبَرُ
 وَبَيَّةٌ وَاحِدَةٌ يَكْفِيهِ
 وَالنَّقْلُ بِالْبَيَّةِ مِنْ نَهَارٍ
 فَإِنْ تَبَاعَ نَظَرًا فَإِنْ زَكَا
 وَلَيْسَ فِي كَفَّارَةِ الْهَرَقِ طَارِ

وَبَلْ هُوَ فِي الْجُمْلَةِ بِالْجَارِ

وَيُوجِبُ التَّكْفِيرَ وَطَى النَّاسِ
 وَصَوْمُ يَوْمٍ هُوَ فِيهِ يَسْلَمُ
 وَأَكْلُ ذِي النِّسْيَانِ فُطْرٌ وَكَرَّةٌ
 وَلَيْسَ فِي جُنُوزِ كُلِّ الشَّهْرِ

كَلَفَ بَيْعَ مَا اشْتَرَى بِالْجَبْرِ
 زَكَاةٌ مَا تَمَّ تَصَانًا أَصْرًا
 تَلَزَمَتْ فِي ثَلَاثَةِ مَا أَطْلَفَتْ

الصَّوْمُ

شَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ لَا عَدْلَ فَقَطْ
 أَنْ ظَنَّهُ شَهْرًا سِوَاهُ فَادَّكَّرَ
 لَصَوْمِ كُلِّ رَمَضَانَ فِيهِ
 لَغَوٌّ وَمَا فِيهِ مِنْ اعْتِبَارٍ
 فَضَّ الصِّيَامَ فَاسْتَمْعَاهُ وَأَغْلَا
 تَرْتَّبَ بِالْعُسْرِ وَالْيُسَارِ

وَأَكْلُ مَا لَيْسَ غَدَاءُ النَّاسِ
 يَلْزِمُهُ قَضَاءُ ذَلِكَ فَأَعْلَمُوا
 رَطْبُ السَّوَالِ فِي الصِّيَامِ فَانْتَبَهَ
 سَقُوطُ صَوْمِ الشَّهْرِ فَأَعْلَمُوا

وما على الشيخ الكبير فدية
وهو يؤدى الفطر عن مكاتبه
وجائز في ذلك صاع من اقط
وبعد صوم رمضان يكره
في قوله ولا تكثر في مرية
وليس عبد عبده في واجبة
بلا اعتبار قيمة فيه بشرط
اتباع ست فيهم تشبهه

كتاب المناسك

وقادر المشي عليه حجة
واشهر الحج من الفطر الى
على الملبى القطع عند عرفه
وانما يقطعها من اغتسل
ثم الوقوف بالنيار لو حصل
ولا يجوز رمي جمر قدرى
طوف القدوم واجبة سنة
من يعتمر في رمضان ثم حل
في شهر الحج وبالحج اهل

وفاته تمتع بمن فعل
وحاضر المسجد اهل مكة
ما معهم لمن يليهم تركه

والولد الواحد من كثير
واشهر لا غير يفتوى الثاني
يثبت عند شيخنا الكبير
وجوز الثلاثة الشيات

كتاب الاقرار

مكاتب عليه غنم فاسمع
يسقط بالعجز وبقي الثاني
بقوله اقتضتها بالاضع
وقبل حكم اسقط الشيات

كتاب الوكالة

لو باع عبد بالخيار بكذا
ثم اجاز العقد هذا اوسكت
ولم يخرج غير السكوت الثاني
وكيله فازداد سعر المشتري
حتى مضى المدة جاز وثبت
ولم يخرج كليهما الشيات

كتاب الكفالة

لو قامت الحجة بالقذف على
يجسر هذا العبد في فتواه
وعند يعقوب من العبد اخذ
عبد في المجلس مولاه التي
ويؤخذ الكفيل من مولاه
ومنهما عند اخير حينئذ

كتاب الصلح

عبدان في صلح دم العبد اذا
ما ظهر الواحد خرا وبدا

فالعبد كل الحر والثاني فقي
 بقيمة الحر رقيقا مع ذرا
 الواجب الآخر عيز العبد
 الي تمام ارشه من نقد
كتاب الرهن
 من حر قليا بوزن عشرة
 بثلاثا والقيمة اثنا عشرة
 يغرم عند الامكان قيمته
 وتلك رهنا فاحفظوا مقالة الله
 وقيمة الخمسة من اسداسه
 وقال هدام سندس العين
 غرمة يعقوب في قياسه
 وان يك النقض اسدسا او اقل
 رهنا لديه ميسر بالدين
 فان يرد خير من تركه
 رهنا بغير بوزن اثني عشر
 عند الاخير او قل خير ان كل
 فخمسة اسداس من قيمته
 بجملة الدين ويزن فكه
 وقد يرد دينه من قيمته
 قيمته تزداد سهما فانكر
 وان يك النقض سهما او اقل
 عليه وهي الرهن في قبضته
 فان يرد خير من تركه
 يجعله يعقوب في غرامته
 وخمسة اسداس ويزن فكه
كتاب الاكراه

لو قال الرهن من راس الجمل
 او انا اريدك بسيفي ففعل
 فهو على عاقلة المكلف
 وعند يعقوب على المخوف
 فاوجب القتل لا خير فاعرف
كتاب الدياقب
 في المشتري يقبل قبل القبض
 قتل يرد المشتري او يمضي
 وفيما تملك لدي الشياتي
 وقيمة ان رد عند الثاني
كتاب الوصايا
 اوصي بكل المال انسانا كذا
 ويصح عبد من فلان بكذا
 وماله مال سوي العبد ذكر
 فانه يقسم بالمشي عشر
 يجعل سهم منه في وصيته
 ويصح باقيه لدار حصته
 ثم لمن اوصى ثلاث صافية
 ووارثوه لهم الثمانية
 فنصف سندس العبد والرابع الثمن
 له وثلاثا لهم فليعلم
 ويصح كل العبد عند الثاني
 بالكل منه الثلث والثلاثا
 وسندس العبد وسندس الثمن
 لمن لم اوصى ليدي ابن الحسن
 والمرث ثلثا من العبد علم
 وخمسة اسداس يبعث فاقم

لو قال ان طالق او هو خسر
 في النصف يسع العبد والواطها
 ونصف ميراث وربع المهر
 لكن لا ينفق ما وراء ذلك
 كذلك نصف المهر عند الآخر
 لو قال اوصيت بثلاثي لغمر
 واخذ بالصلح عند الثاني
كتاب

بوقف للمحمل نصيب أربعة
 وحصة ابن في جواب الثاني
باب الجواب الثاني قال زفر
 قد قامت الصلوة للقياس
 والكعب والمرفق ليسا في الوضوء
 ولو توضأ لمحدث بماء
 وروث ما يوجب فيه خفة
 من النسيء مع وثبات معه
 وحصة ابنه لذكر الشباني
 مخالفا لصحابة فيما ذكر
 وثابتا مفتوحا للمكان
 واصبع للمسح مدت صح هو
 فهو طهور جملة الاشياء
 وحرمة الاكل تقوي وصفه

وما بدأ من نذر من الحنث
 وبعد نزع احد الموقنين
 ولا يسر الحنث بظهر العذر
 والارض لا يطهر بالنيس اعلم
 والمتوضي مخلف من ثبوتها
 وباطل تقدم التيمم
 وصحكه في موضع السلام
 وفي التيمم ركعة لا يلزم
 وهو اذا استخلف ان يصلحت
 وجاز امامة المعذور
 كذا البناء بعد فوت العذر
 ونذر النفل لا قراءة
 وقصده امامة النساء
 ترتيب افعال الصلوة قد فرض
 والنفل لا يلزم بالشرع
 ان يبدأ وكم بدأ فحدث
 بجاذ مسح الحنث الماشين
 يسح مقدار صحيح الظهر
 والموت لا ينافي التيمم
 اذا رأى الماء مضمي وتمسكا
 لمزله سور الحمار فاعلم
 لا يوجب الوضوء بل لا يلزم
 شيء من شفع بالثلاثي حتم
 خليفة النساء فيما افتتحت
 لغريزي العذر بلا قصور
 جور ايضا فتأمل تدبر
 لا يوجب المصل ولا ايقاره
 ليس بشرط صحة اقتداء
 وعند المطهر يقف لو تقف
 في حالة الغروب والطلوع

وَلَوْ لَا عِنْدَ الطَّلُوعِ وَتَجَدَّدَ
 وَلَوْ لَا هَذَا رَأْيًا ثُمَّ نَزَلَ
 وَيُقَعَّدُ لِلاَحِقِّ لِلْأَوَّلِيَّانِ
 وَيَلْزَمُ الْإِيمَاءُ بِالْقَلْبِ إِذَا
 مَنِ اقْتَدَى عِنْدَ الرُّكُوعِ فَرَكَعَ
 وَمَنْ يَسَافِرُ حِينَ مَا يَتَسَبَّحُ
 وَيَلْزَمُ التَّزَيُّبُ فِي الْفَوَائِدِ
 وَمَنْ يَصِلُ الظُّهْرَ لَا بِالظُّهْرِ
 ثُمَّ اعَادَ الظُّهْرَ دُونَ الْعَصْرِ
 وَجَعَلَ مِنْ فِي دَارِ حَرْبٍ أَسْلَمَا
 مُحَاصِرُونَ حَضَرَ كَقَارِئُونَ
 وَالْأَحِقُّ مُسَافِرٌ قَدْ رَجَعَا
 مُسَافِرٌ فِي الْعَصْرِ غَابَتْ شَمْسُهُ
 وَالْمُقْتَدِرُ يَرُكَّعُ ثُمَّ الْمُقْتَدِرُ
 وَمَنْ يَصِلُ التَّغْلُ خَلْفَ الْمُقَرَّبِ

عِنْدَ الزَّوَالِ أَوْ إِذَا غَابَ فَسَدَ
 وَحِينَ عَادَ رَأْيًا أَتَى بِطُلُ
 لَمْ يَقَعْدُ لِمَامٍ فَاعْلَمْ وَاسْتَبَيَّنَ
 لَمْ يَقْوَانِ يَوْمِي بِالرَّاسِ كَذَا
 بَعْدَ انْتِصَابِ الْمَصَلِّ إِجْرَى مَا صَحَّ
 لِرُكْعَتَيْنِ فَعَلَيْهِ أَنْ تَعُ
 شَهْرًا وَنَصْرُ الْعَصْرِ غَيْرُ ثَابِتٍ
 وَالْعَصْرُ بِالظُّهْرِ وَكَانَ يَدْرِكُ
 لَمْ يَحْزِ الْمَغْرِبُ حَالِ الذِّكْرِ
 بِالْفَرْضِ لَا يَفِي الْوُجُوبِ فَاعْلَمَا
 أَقَامَةً لَشَوْكَةٍ فَقَدْتُمُو
 لِلظُّهْرِ فِي الْمَصْرِ ثُمَّ ارْجِعَا
 ثُمَّ أَقَامَ قَلْبٌ ثُمَّ نَفْسُهُ
 يَلْحَقُهُ لَمْ يَجْزِهِ بَلْ فَسَدَ
 ثُمَّ أَتَى مِنْهُ فَسَادٌ مُعْتَزِّضٌ

ثُمَّ اقْتَدَى يَوْمِي قَضَاءً مَا فُضِّ
 وَالْحَيْضُ حِينَ الْوَقْتُ لَا يَتَسَبَّحُ
 وَفِي انْقِطَاعِ الْحَيْضِ مَا تَغْتَسِلُ
 وَظَهَرَ فِي الْعُذْرِ إِذَا الْوَقْتُ
 لَوْ أَوْجَبَتْ تَقْلًا غَدَا ثُمَّ بَدَا
 وَمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنْ لَا تَلْزِمُهُ
 وَأَنْ يَوْمُهُ مِنْ عَلَيْهِ جُمُعَتُهُ
 وَلَمْ يَحْزِ لِلْإِمَامِ الْجُمُعَةُ
 وَبَعْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ مِمَّا ارْتَدَّتْ
 وَعُكْسُهُ أَلَسْلَامُ حَالِ الْوَدْعِ
 وَأَنْ يَمُتَ عَنْ وَطِيٍّ اخْتِامَتْهُ
 وَأَنْقَضَتْ لَعْدَةً بَعْدَ مَيِّتَةٍ
 وَغَسَلَ أُمُّ الْوَلَدِ الْمَوْلَى يَتَسَبَّحُ

فَهَوَّاءُ لَا قَضَاءَ الْمُسْتَقْبَلِ
 لِفَرْضِهِ وَجُوبُهُ لَا يَتَسَبَّحُ
 فَوَطَّئَهَا الزَّوْجُهَا لِيَسْرَ حَيْثُ
 يَبْطُلُ لِاحْتِاجِ الْخُرُوجِ قَدْ حَصَلَ
 فِي الْعَدِّ حَيْضٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَضَاءُ
 فِفَرْضُهُ الظُّهْرُ الَّذِي يُقَدِّمُهُ
 ظَهَرَ أَوْ بَعْدَ فَوَطَّئَهَا إِعَادَتُهُ
 أَنْ تَقْرَأَ قَبْلَ تَقَوُّدِهِمْ مَعَهُ
 حَيْثُ أَنْ يَغْسِلَهُ مَا أَعْتَدَتْ
 مِنَ الْحَوْسِيَّةِ وَالْمُرْتَدَّةِ
 بِشَبْهَةٍ فَأَبْلَيْتَ بَعْدَ تَنَةِ
 وَلَا حَلَّ غَسَلَهُ لَزَوْجَتِهِ
 وَمُقْتَدِرٌ كَبَرُ خَمْسًا يَتَسَبَّحُ

وَتَلْزَمُ الزَّكَاةُ فِي الصِّغَارِ
 بِقَدْرِ مَا تَلْزَمُ فِي الْكِبَارِ

الزَّكَاةُ

وان شج سائمة بمثلها
وتلزم الزكوة في المحجود
والفمصر قبضت وحالت
ولو مضت لما ينزح قب
والمال لا يسقط عنه واجبة
ودفعه الزئوف عن جواد
وان يكنز والماتيز عجل
ولو اعار ارضه من مسلم
ويحفظ التغير في الذور

كتاب الصوم

واطى كفا اذا الفجر طلع
وصوم شهر الصوم لا بالنية
ولو نوي في مرض او في سفر
ويسقط التكفير لو سافر
وفي ابتلاع الشيء في اسنانه
او ذهب النسيان فالصوم انقطع
يحصل للمسك للعينية
باليوم صوم شهر لم يغتبر
كرها عقيب الفطر عدا فائتية
فطر وان قل على لسانه

ونائم في خلقه الماء يصب
وفطر عبد بيع بالحيار
وناذر الصلوة في مأوى اذا
وناذر اعتكاف رمضان اذا

كتاب

ومر بصل الظهر ثم احرم
ويخطب الى مائ يوم التروية
وعندنا يخطب يوم السابع
ومن يوسط فرض المزدلفة
وقصر اظفار ثلاث فيه دم
ومحرم يقتل صيد مثله
لم يرجع الصايد في مخبئه
ومسكبان يحلان في القبا
والبحون الصوم في الجزاء
اذا اشترى محرمة وما درك

فلافساد والقضاء ما وجب
على الذي له الجوار جارك
اقام في المذور لا يحزنه ذرا
صام ولما يعتكف فلا قضا

كتاب

جاز له العصر بجمع فاعلمنا
ويوم تغريف ويوم تصحية
ويوم حادي عشر وتاسع
تقلا يورث ثانيا واستانفة
لا نصف صاع مع صاع يلتزم
وهما جزاءة بفعله
على الذي تلفه بقيمة
بلا يديز قدم قد وجب
لقادر الطعام واليتاء
فالرد لا التحليل فيما قد شرت

وهكذا نكاحه بمحرمة
لو احرمت غير اذن البعل
ثم سح هذه من عامسا
لوجاوز الميقات ثم احرما
لم يرتفع بعوده ملبسا
وهو اذا جاوز ثم قرأ
ولو اني مكة غير محرم
لو قتل الحلال صيد الحرم
وان فز دل على صيد الحرم
ولو من الحلال وهو الحرم
لو صار اهل الحج عند ميتة
وما على قاتل خنزير ولا

ليس له تحليلها ان علمه
فخلت وكان في الثقل
فمرة تلزم في تمامها
فالدن فيه صار حقا ملزما
وبالفساد والقضا ثانيا
يلزمه فيه دمان فاعلمن
فما يحل العام اسقاط الدم
فلا يجوز الهدى وز القيمة
وهو حلال فخر ايسلزم
في الحار صيدا لم يكن عليه دم
فما طلع ايساؤه بحجته
قرء ولا فيل جزاء فاعقلا

كتاب النكاح

لو قال زوج المرأة المعتدة
وكذبته في الذي كان ادعى

قد اخبرني بانقضاء العدة
لم يتزوج اخنها او اربعها

وقال حذ الغيبة المنقطعة
ومبطل عود الولي المقرب
وان يكن ابن الصغير قد ضمن
واخذت من ماله لم يرجعوا
ولا يكون الاب ما علمنا
والقول قول زوج بكر ادعى
كذا كذا لم تدخل الدار غدا
فاختلفا من بعد ما الوقت انقضا
وقاسد نكاح ذميين
وهي تين انهما ارتد معا
ويبطل التوقيت في النكاح
وعبد مبرق بفضته زوجته
فعتق كل منهما في يصفه
وعندنا اعتاقها في الكل
وللي ثمر ثوب الدين ان

ان لا يكونوا عاوين موضوعة
ما عقد له بعد للغيث
عنه لها المهر فمات ودفن
بذلك في سهم الصغير فامنعوا
ولي من بعد البلوغ حنا
سكوتها لا قولها رد درضا
فانت حر ان يفل للعبد ذرا
فالقول قول العبد والعويم
ان عقدا بغير شاهدين
كما اذا تعاقبا فاستمعا
ويحل العقد على الصلاح
ووقعت قبل الدخول طلقته
يجوز قبل الرزح كما ارضا
ينفذ لا اعتاق هذا البخل
لا تاخذ القيمة جبرا فاعلمن

وَاِنْ يَسْتَمُ خَمْسَةً فِي الْمَسْرِ
 وَاِنْ يُطْلَقَ قَبْلَ وَطْئِ فَهَلْكَ
 وَلِخُلْفِ فِي شَرْطِ الطَّلَاقِ تَكْلَا
 حَرِيَّةً تَكْتُمُهَا حَرِيَّةٌ
 وَالْمَهْرُ بِالْعَيْبِ الْمُسِيرِ يُوجَدُ
 لَوْ تَكْتُمُ بَعْدَ زَوْجٍ فَحَصَلَ
 وَاِنْ يَرْتَهَنَ اوْ شَرَاهَا رَجُلٌ
 وَعَنْدَ يَجُوزُ اِنْ جَارَ ذَا
 لَوْ عَتَقَتْ مَكْرُوحَةً مُكَاتَبَةً
 وَمَنْعُ عِدَّةِ اُمِّ الْوَلَدِ
 وَتَبَيَّنَتْ الْحُرْمَةُ بِالرِّضَاعِ
 نِكَاحُ مُعْتَدَتِهِ وَالْفُرْقَةُ
 لَوَادَعَتْ نِكَاحُ زَوْجٍ مُرْتَجِلٍ
 وَامْرَأَةُ الْغَائِبِ بِاسْتِدَانَةٍ
 لَوْ اَنْ مَوْلَى الْحَمَةِ الْمُطْلَقَةِ
 يَقْضَى مَهْرُ الْمَثَلِ لَا بِالْعَشْرِ
 هُوَ الصَّدَاقُ غَرَمَتْ فِي النِّقْفِ كَلْبُ
 تَوْجِبُ تَبْلِيغُ الصَّدَاقِ كَمَلًا
 يَنْفَعِي مَهْرٌ وَجِبَ الْمَنْفَعِي
 بِهِ يَرُدُّ فَاحْفَظُوهُ وَاجْهَدُوا
 عَتَقٌ فَلَا يَنْفَعُ ذَاكَ بَلْ يَطْلُقُ
 لَا يَمْلِكُ الْوُطْئُ كَذَاكَ يَطْلُقُ
 وَاِنْ يَتَّخِذُ فِي مِلْكٍ اُنْثَى وَكَذَا
 لَمْ يَتَّبِعْ اَلْخِيَارَ وَالْمَطَالَبَةَ
 تَزْوِجُ الْمَرْجِعِ فَاحْفَظُوا وَاجْهَدُوا
 اَلْمَرْثَةُ تَحْتَ تَبَايَعِ
 بَلَا دُخُولٍ قَاطِعٍ لِلْعَلْفَةِ
 وَبَرَهَتْ لَاجِلِ انْقِاطِ قَبْلِ
 تَوْمِنٍ لَا بِالْاِخْذِ مِنْ اِمَانَةٍ
 بَقِيَّ وَالزَّوْجُ عَلَيْهِ النِّقْفَةُ

وَاِنَّمَا الْخَالَةُ مِنْ اُمِّ حَلَبٍ
 وَفِي مِتْنَاعِ الْبَيْتِ مَاهَا اخْتَصَمَا
 ثُمَّ اِكْلَ اِخْلَ مَا يَصْلَحُ لَهُ
كِتَابُ الطَّلَاقِ
 سُنَّةٌ مِنْ لَيْسَتْ تَحْيِضُ بَعْدَ مَا
 وَفِي انْقِطَاعِ الْحَيْضِ كَلَمْ تَقْتَسِلْ
 لَوْ سَافَرَ الزَّوْجُ مِنْ طَلْقَا
 لَوْ وَلَدَتْ مُعْتَدَةَ الْوَفَاةِ
 لِنَصْفِ حَوْلٍ لَمْ تَكُنْ رِسْبَةً ذَا
 وَاِنْ يَقُولُ اَنْتِ حَرَامٌ وَتَوَرَّى
 وَيَا اَيْنَ قَوْلِكَ اَنْتِ وَاحِدَةٌ
 وَوَاصِفُ الطَّلَاقِ حِينَ اَوْقَعَهُ
 لَمْ يَطْلُقْ اَلتَّعْلِيْقُ بِالْاِطْلَاقِ
 لَوْ وَهَبَتْ لَزَوْجِهَا مَا قَبَضَتْ
 فَطَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ غَرَمَتْ
 اَوَّلَى بِهِ فَاَسْعَهُ وَاحْفَظُوا كُنْثَى
 فَاِنَّمَا سُنُّكَلَهُ يَنْهَمُ سَا
 مِنْ ذَلِكَ الْمَتَاعِ فَاحْفَظْ مَسْلَهُ
الطَّلَاقُ
 نَوَاطِئُ بَشَرٍ فِي الطَّلَاقِ قَاعِلَا
 فَجَعَلَهُ الزَّوْجُ تَبَقِيٍّ وَتَحْلٍ
 رَجْعِيَّةً فَالْشَّرْعُ قَدْ اُطْلَقَهَا
 بَعْدَ نَحْيٍ عِدَّةِ الْمَكَاءِ
 مِنْهُ وَاِنْ لَمْ يَعْرِفْ بِالْانْقِضَا
 بِقَوْلِهِ تَنْتَبِهُ صَحَّ وَاسْتَوَى
 كَسَائِرُ اَلْاَلْفَاظِ فِيهِ الْوَارِدَةُ
 بِالطُّوْلِ وَالْعَرْضِ لَهُ الْمُرَاجَعَةُ
 وَالْعُضُومَةُ قَابِلُ الطَّلَاقِ
 مِنْ مَرْهَاهَا الْعَيْنُ الَّذِي قَدْ اِقْتَضَتْ
 لَزَوْجِهَا نَصْفُ الَّذِي قَدْ سَلِمَتْ

والحكم فيما وهبت قبل اقتضا
ولا تصح في ثلاث السنين
وفي يميني ما لم اطلق لو ذكر
فوقع الواحد وملاكم يبر

وعنده المبانة المعلقة
وطلقة قبل قدوم من ذكر
واطول العرسين عرا طالق
وذكره تطلقة ونصفا
وعند ذكر غايي معدود
وطالق ثلثين في ثلثين ان
وكذلك طالق انت اذا
وما كذا انت كذا اليوم وغدا
وحن قلنا في عيده واليوم
لو شهد اطلق بعض هؤلاء
لو علق الزوج طلاق امراته
في مهرها الدين وفي العيز كذا
ينته وقت وعمن جهته
تعلق طلقات ثلاث واستمر
بالباين الناجز غير ملحقه
مدة مستند لا مقتصر
في ساعتي فصل هذا اللاحق
قبل الدخول واحد لا نصف
لا يدخل الحذات في المحدث
نهي به الضرب ثلثا فاشين
لم يوشيا كان للتعديدا
وعكسه اذا ذكر فرد لا عدد
لا عكسه تعدد يا قوم
عينا ولكنا سينا قبل
بالفعل من غيرهما في صحته

كان فرارا فغله عليه

طلقا بعينه فقبلت
والا ختلاع من جميع المال
وان يقل ان شيئا فاشيا
وطالق انت عدا ان شئت
لو خبرت في يومها وبعد غد
لو قال طلق زوجي ان شئت
ويمنع التكفير حبت وخصا
والفحش بالحرم بالقول اذا
ولو ذكرت سنة مستثيا
لو قال لا اقرب بك هؤلاء
من قال لا اقرب كل المربع
لا يطل الى ايلة ان بان به
وتثبت الفرقة بغير نصا
فقيمة العبد عليها حصلت
لا ثلثه في حالة اعتلال
كذا فاشات طلقت فاحكما
ان قال المجلس للتوقيت
فردت الاول فالثاني فسد
لا يقتضي بالمجلس التوقيت
وقطع اذ ينزل كذا نقصا
كان تمام مدة الى الا اذا
يوما فذا حتم وكنت موليا
هل سقط الى ايلة او طلق البعير
ايلاؤه بعد الثلاث فاسم
ثلاث مرات تفكر تفقه
بعد التعازي منها قد انقصا

كتاب العتاق

لو شهدا اعتق بعض هؤلاء
والعتق لو علق بالشرع
وباطل للرجل المخاطب
ولو جنى مكاتب مزارا
وما جنى مكاتب وهو خطا
لا يومر المولى بدفع اولاد
وارث مرتد يولي عبده
مكاتب يلحق بعدد رثته
حتى يورثي للعتاق ووقف
لو قال زمان فلان اوانا
كذا جواب قبل موتى بكذا
مدبر الذي حين حكمكم
حر وقلنا انه مكاتب
كتاب المكاتب
ولو قضي في فاسد المكاتبه
للعق ما شارط فيه صاحبه

وذاك فوق قيمته المحلل
كاتب عبد يزر على ان تحررا
رضا الى الرق فاذي واحد
كتاب
وقوله اشهد ما لم يقل
وقوله اعتقه عني بكذا
ومعتق الرقاب عن ايمان
من يعط كل واحد من عشرة
وعنه ما جاز لدى محمد
والمسجل عادة لا يعقد
ولا تكون هبة في الحلف
وفي الشراء لو شره فاسدا
كتاب الحدود
ثرد ان قامت على الاخصان
والشاهدون بالزنا لورجوا
من بعد خيم لم يجدوا فاسمعو

وَهُمْ مَعَ الشُّهُورِ وَالْمَخْصِيَّاتِ
وَشَاهِدُوا الزَّيْنَامِيَّ بِاخْتِلَافِهِ
وَلَوْ زَيْنَانِي مِثْلَكَ أَمَّ أَوَّابٍ
وَالْمُزَيْنِي لَوْ سَاهَلَنِي قَدْ وَجَّهَ
وَمَنْ يَقُولُ لِقَادٍ لَقَدْ صَدَقَ
فِي الْغُرَمِ مِمَّا رَجَعُوا سِيْلَ
فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ فَمِنْ قَدْ قُتِلُوا
وَقَالَ قَدْ ظَنَنْتُ حَلًّا يَضْرِبُ
لَمْ يَكُنْ لَوْ بِنِ الْبَرْحِ الْفَلْبِ
حَدَّثَنَا لَوْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ نَقِصٌ

كِتَابُ السَّرِقَةِ

وَلَوْ أَقْرَبَتْ أَوْ سَرِقَتْ
وَلَيْسَ يَسْتَوْفِي بِدَعْوَى الْمَوْجِعِ
وَلَوْ رَمَى الدَّارُ خَلْثًا وَابًا
تَقَادِمًا رَدَّ كَقَوْلِ السَّفِيهِ
قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ وَقَانِعُهُ وَجِ
بَعْدَ الْخُرُوجِ لَمْ يَحْبُ فَطَعُ وَجَدَ

كِتَابُ الْوَدَاعَةِ

لَوْ جَلَّ لِمِائَةِ الْمُؤْمِنِ
عِنْدَ سَوَالِ الْمَخِيَّتِي يَصْنَعُ

كِتَابُ الْعَارِيَةِ

وَمَا الْمُعِيرُ لِلْبَيْتِ كَالْوَدْعِ
وَالْمُسْتَعِيرُ لَوْ تَعَدَّى بِمَاشَرِطِ
مَوْقَاتٍ بِضَائِمٍ إِذَا رَجَعَ
مِنْ مَوْضِعٍ وَعَادَ فَا لَعَزَمَ سَقَطَ

كِتَابُ الشَّرِكَةِ

لَوْ شَارَكَ الْخِيَّاطُ وَالْمُتَكَاثِرُ
كَذَا الدَّانِي مَعَ الدَّرَاهِمِ
لَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ اثْلَاثًا وَقَدْ
وَشَرَطَ ثَلَاثَ الْبَرْحِ وَالْمَالِ سَوِيَّ
نَفْسًا ذِي الْعِلِّ اخْتِلَافِ
وَالْخَلَطُ شَرْطٌ فِي اتِّحَادِ قَائِمٍ
فَلَا بَارَ الْبَرْحِ نَصْفَانِ فَسَدَ
نَفْسُهُ وَالْعِلَالُ مَكَدَا

كِتَابُ الْقَيْدِ

لَوْ رَمَى صَيْدًا مَعَا فَوْقَهَا
وَعِنْدَ نَاحِلٍ وَكَانَ مِنْ سَبَقِ
وَلَوْ رَمَى الذِّبْيَ وَلَكِنْ نَضَلَهُ
عَلَى أَرْتِدَائِهِ لَمْ يَحِلَّ فَاتَمَعَا
مَا لَكُنْهُ دُونَ الَّذِي قَدْ لَحِقَ
أَصَابَ صَيْدًا لَمْ يَحِلَّ أَكَلُهُ

كِتَابُ الْأَصْحَى

وَلَوْ بَشَاةُ الْعَصَبِ ضَحَّى وَدَفَعُ
فِيمَتَهَا لَمْ يَحْزَنْ بِمَا قَدْ صَنَعَ

كِتَابُ الْهَبَةِ

وَأَنْ هَبَّ شَاءَ بِشَرَطِ الْعَوَضِ
وَيَرْجِعُ الْوَاحِبُ فِي نَصْفِ الْهَبَةِ
وَعِنْدَنَا فِي الْكَلْعَادِ أَنْ يَرُدَّ
وَأَنْ يَقْلُ مَالِي وَمَلِكِي صَدَقَةٌ
جَازٍ وَإِنْ شَاءَ وَأَنْ لَمْ يَقْبَلْ
إِذَا اسْتَحَقَّ النِّصْفَ مِمَّا تَوَبَّهَ
مَا بَقِيَ الْآنَ وَلَمْ يَكُنْ يَعُدُّ
تَنَاوَلَ الْكُلَّ لِمَا قَدْ أَطْلَقَهُ

لَوْ قَالَ عِنْدِي سِمَنُ الْعَدُوِّ لَا
وَكَذَبَ الْوَاهِبُ فِي مَقَالَتِهِ

كِتَابُ الْبَيْعِ

وَلِجَوَازِ لَوْ اسْلَمَ فِيهِ عَدَا
لَوْ أَخْرَجَ الْجِازَ عَنْ عَقْدِ السَّلَمِ
وَقَالَ اسْقَاطُ خِيَارِ الْمَبْدُ
لَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُ فِيهِ بَعْدَ مَا
وَدَرَسَهُ زَيْفٌ يَرُدُّ فِي السَّلَمِ
فَأَنَّهُ مُنْقَضٌ بِفَسَادِهِ
وَلَوْ قَالَ سَلَمًا ثُمَّ قَبِلَ
وَرَهْنَهُ بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ
وَفِي اخْتِلَافِ الْقَوْلِ قَدَرُ الْمَجَلِ
لَوْ شَرَّطَ خِيَارَ غَيْرٍ مِنْ عَقْدٍ
وَالزَّيْتُ بِالذُّيُوزِ مَا لَمْ يَعْلَمْ
وَعِنْدَنَا بِفَسَادِ مَا لَمْ يَعْلَمْ

وَالصَّرْفُ فِي السِّفِّ الْمَحَلِّ هَكَذَا
وَلَيْسَ بِسَاكِلِ الْمَبِيعِ بِالْمَنْ
عِنْدَ زِيَادٍ وَاسْتِقْصَارٍ وَاسْتَوْا
حَقُّ الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ فَاعْلَمَنَّ
وَهُوَ بِذَلِكَ ضَامِرٌ لَا مُؤْتَمِّنٌ

لَوْ بَاعَ عَبْدٌ زَيْفًا وَكَانَ وَاحِدٌ
وَهَكَذَا الْمَقَاتِلُ الْمُعَاوَدُ
مَذْبَرًا فِي الْجَمِيعِ فَاسِدٌ

لَوْ قَالَ انْزَمَ الثَّلَاثُ وَالْبَدَلُ
وَالْمَجْلُ الْمَجْهُولُ فِي الْبَيْعِ إِذَا
وَالثَّبُوتُ مِنْ رُؤْيِيهِ أَنْ يُشْرَكَ
فَوَشْتَرِي أَشْيَرُ يَرُدُّ وَاحِدًا
وَمُسْتَرًا بِنَفْسِهِ تَعْيِيًا
وَيَبْعُهُ بِشَرْطِ الشَّرِي
لَوْ بَاعَ نِصْفَ الْمَشْتَرِي ثُمَّ وَجَدَ
لَوْ بَاعَ بِالْفِضَّةِ ثُمَّ بِالْمَقْلِ
وَأَنْ يَفْعَ مِنْ أَمْرٍ زَانَاها
لَوْ اشْتَرَى مِنْ حِفْظِهَا مِنْ تَفْعٍ
لَمْ اسْلَمَتْهُ فَلَا يَبِيعُ فَيُفْعَلُ
وَالدَّارُ أَنْ يَدْخُلَهَا فَيَبْتَغِيهَا
بِالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَاعْلَمَنَّ
مَا لَمْ يُبَيِّنْ لَمْ يُرَاجَحْ فَالْكَتَبُ
مِنْ كُلِّ عَيْبٍ لَا جَوَازَ فَاذَرِ
عَيْبًا فِي النِّقْصِ رَجُوعٌ أَنْ يَقْضَى
مِنْ ذِهِ يَتَّبَعُ قَبْلَ التَّقْطِيعِ
كَانَ عَلَى سَيِّدِهَا اسْتَبْرَاهَا
فَهُوَ بِهَا حَوْلِيٌّ لَا يَسْتَمْتَعُ

لوعاد الجسر اذ نال الثمن
عين بعين شرطا الخبير
مبتاع خمر قبل قبض اسلما
وان يسم الهروي في الشرك
ولا يجوز بيع دار بالطريق

كتاب الصرف

نصارفا فاستقرضا فاديا
كذا اذا اشحن ما قد اعيا
صار فدينار بعشر جعل
وان بيع شيئا بنصف درهم
وبطل الفرقة قبل القبض
وباطل تاجيل غريم كرم

كتاب الشفعة

وليس للدينار حكم الدرهم
بينان في بيع بينا جملة
في تركه الشفعة فكرتقم
جوز اخذ واحد بالشفعة

واليد تكفي حجة الجوار
لو اشترى للابن دارا ما اختار

كتاب

لشفعة تدفع بالادكار
لشفعة لنفسه حال الضمان

المجارات

وما جئت يد الجار شره
لو قال خطة اليوم والآخر كذا
كذا انما اختلف للفعولان
لو كسر الحماك في الطريق
غرمه قيمته محمولا
وعندنا المالك ان لم يرض
لو اشترى البغال نحو موضع
استاجر الا جرد واحد
لو قال عشر اجرة الى كذا
وبرهنا فللتام الا جرد
ولو عدا مستأجرا عما شرط
وحامل الطعام بالاجر اني

فليس فيه غرم ما فيه شك
والنصف لغيره في الغل خلت قسلا
واختلف المجارات فيضدان
بالعمل ما يجملة في الشوق
واجز بعض الحمل للزينة لا
فغير محمول واخر الحمل لا
فالاجر لا يطلب ما لم يرجع
مات فقسط للحق ايضا فليد
وقال ذاك العشر اجر نصف ذاك
خمس وعشرا لتمام العشر
من موضع وعاد فالغرم سقط
زيد اذ اراد له الا اجر يلى

كتاب الشهادات

وشاهد يبيع اذا اختلفا في وقته او المكان صرفا
وليس يكفي للقبول فاشعروا ثلاثة من الحدود تذكروا

كتاب الدعوى

لو ادعى المسلم والذمي معا قد ولدت جارية بينهما
تساويا ولا اخضر المسلما

ولها ولا ينكر ذلك ادعيا فلهن لا يخضر لنساويا
لو ولدت ثلاثة في ابطن جارية من غير زوج بين
فيدعي اكبر مولاها اشقر على الجميع لا خصوصاً من ذكر

كتاب الاقرار

له على الف بكذا الفان اقر بالدين لا جنبة
في مرض وحدثت زوجية كعبه الاصول والوصية
يخضع الاقرار بالمنية ربح ونصف راس مال المدعي
مضارب قد قال نصف ما يبيع مالي فالقول لربي المال
وذا قال الكل بالكمال

وواحد قال قد غصبتا اذا لو قال عندي ثرا فعراب
فقال انا المبر لا انت استرد ويبطل الاقرار بالذيفرادا
كذلك الف ثمننا عن عرض كذا في اقراره بالالف له
لو قال هذا لك منك ابتعته لو قال اوصي مورثي بالثلث
كاز لكل واحد ثلث ولا

كتاب الوكالة

وكل من في مجلس القاص اقر وان يؤكل بالخصام مشي
وكيل عقده وكل الغير فعل ثم الوكيل بشر او عين
وعندنا جاز على من وكلة

قال يبيع ينف يضح في القضا لو ولد امهوا اخي في النسب
منه جميع المال لا النصف فقد ما قال لا يجحدني ذيا
فقال لا بد عن امه او قرض لو قال لا بد فلان انطلة
متصلا كمبرهنا دفعته لفضل بل للفتح بل للبيت
يكفيه ثلث منه يعطى الاول

كتاب الوكالة

على الذي وكلة لا يعتير فما لذي ابدوز ذاك دعوى
يخضع الاول ما قال يبطل مخالف بالف بفعل في عقد بين
ان لم يخاضعة الى ان كلمة

ومن يوكّل بشرًا فاشترى
لوقاي بيع في الشوق هذا فنقل
وكل ما مور بفعل لوقاي
كتاب

عبد عن التبدل الف كفل
عاد على الموت بما قد أدى
وان يقل كفل في عينه كذا
وطول بك الكفيل للوجوب
والدين لو حل موت من كفل
عاد على المصلح قبل الاجل
الكفالة

كتاب
والاصل لا يبرأ بالحوالة
والمشترى لو رد بالعيب بطل
وبعد ما مات المكيل كان
كتاب

والكيل او بالوزن يتجاززا
في اراء العقد الذي قال بطل
وخالف الامراء بخير بطل
الرهن

وبعد ابراء اذا الرهن عطف
من يوفى غيره فطوعا
فنصف المهر الى الزوج رد
وهكذا الرد بعيب الثمن
يا بئر رهن ويدين جعل
فجعله بعوده لا يبطل

كتاب
لوقاي رتب المالك قد قلت عمل
صدقت رتب المالك المضاربة
مضارب باع من المضاربة
مضارب مضارب وهو ما اذن
لو سلم المضارب المالك اتي
كتاب

وقوله اقبلني لا ينفى القود
بقتله وفي زنا المكره حد
كتاب
ولا اذن في نوع من الانواع
لا يشمل الانواع باستجماع
المسا ذوات

فرد قدر الدين في الشرع حيث
فطلقت ففوقها ما استمتعا
وعندنا المردود حق من نقد
وقاسد ما زاده فيما رهن
فجعله بعوده لا يبطل
المضاربة

وما سكون سيد العبد اذا
 واذنه للعبد شهر يقصر
 وفي الصبا لوباع ثم بلغنا
 ما لغريم العبد اخذ ما وجد
 لو بيع ما ذوزيد بن كازحل
 تغل الحماز والسيد لا
 رآه باع واشترى اذ نأيدا
 وهي اذا ما استولدت لم ينحز
 ثم اجاز لم يتم بل لغا
 من صدقات وهدايا وولد
 وكان ايضا فيه دين باجل
 يسلك حتى لا اجل الموحلا

كتاب الديات

لو ذهب العقل بشي وعزم
 ولو جري الماء بمقتول حكم
 وفضل قتل العمد حال العلة
 ولو غنى ابن وواخ العاني جلد
 اجاره الجاني اختيار للفدا
 وسيد الجاني اذا اقربيه
 لو علق العتق بقتل العبد
 فان موته عليه قيمته
 للنفس فلا رث بها ايضا لزم
 به على اذن القرى اذا علم
 في قدر ثلث المال لا في الجملة
 فطالب القاتل بالقتل قبل
 والرهز والعرض على البيع كذا
 لغير فهو اختيار فانثية
 زيد فجاء القتل لا بالعبد
 ولا اختيار التوردي ديتته

مكاتب قد قتل اثنين وما
 كان عليه قيمتان فاعلما
 كان قضي القاض من تقدما
 كذا في المدبرين قاقهما

كتاب الوصايا

اوصيه له بثلاث تلك الثلثة
 اعطى ثلث مائة لا الجملة
 فلكل الثلثان منها جملة

ولو محاباة وعقوج جمعها
 والاب ان يشتر مال الولد
 من مائة عن ثلثة من الولد
 فاقسموها فادعي الثلث بشر
 اعطاه ممانا له بالارث
 وان يكر للميت بنان وجد
 ويسحق مع معتقيه
 وقال لو اوصى اليه رجل
 وبعده يقبل فهو يطل
 ولو ثلث لك اوصى رجل
 في الشقم فالاول او لى فاشمعا
 لنفسه بغير عتق يفسد
 وعن الوفر درهم بذا العلة
 وصية وواحد به اقر
 ثلثة الاخماس دون الثلث
 من المقر النصف لا الثلث فقد
 باسم المولى معتقوا اليه
 فقال لا في وجهه لا قبل
 وليس شرط طافيه قاض يعزل
 قلت في حياته لا قبل

وبعد ما مات قبلت يبطل
 والحمد لله على التمام
بأقوال الشافعي رحمه الله
 يسر في الحجار يستخرجها
 ويؤخذ الماء بكف للقدم
 وستة غسلها للجنب
 وفرض سج الزاير قطر اراقل
 ولا ذن بالماء الجدد يسح
 ومسته الفرجين بالكف طرقت
 وليس في غير السيلين وضو
 وفي المنام قاعدا فولا لب
 وطهر ذي العذر لفرض ذر
 ثم المني طاهر بلا حرج
 والماء لا يحسن بالورود
 ويغسل الماء سبعاً ان ولغ
 وبابنا هذا هذا يكمل
 وللرسول افضل السلام
وما به قال وقتنا صدك
 تثليثها المار ووافي بها
 والماء نصفين ثلاثا فاعلم
 وان الوضوء يعتبر ورث
 والستة التثليث في كل المجل
 والقول باستنابها لا يضلح
 وهكذا مسر النساء للعبث
 ولا اذا فقهه في الصلوة هو
 وناقض في سائر الاركان
 ليس كحل الوقت بالمستند
 ولا غسل واجب كيف خرج
 على النجاسات من الصغور
 في ذاك كلب حديث قد بلغ

وكل شيء لا ير امر القدر
 وطاهر سور سباع البر
 وان توصا طاهر بمسا
 ويفسد الماء بموت العقرب
 وعصب الميتة والعظام
 والجلد لا يطهر بالذباغ
 ولا جل اكل بيض الطير
 ولا بنا بعد سبوا الحدث
 ولا على الارض التي قد نجست
 ثم دم الحيض غيط اسود
 واليوم والليلة اذ في مائة
 وقال من في الاصل والاساس
 وحيض من تبلغ باستمرار
 وقال ايضا ان حيض من لها
 لو طهرت في وقت عصر وعشا
 اذا غسلت مرة فقد طهر
 وكما لرجح خرو كل طير
 فهو طهور جملة الاشياء
 والماء فيه والذباغ فاكث
 والشعر ايضا محر حرام
 ويعة بعد بلا مساع
 قد هلك قبل اشتداد القتر
 ولا صلوة مع اذ في حيث
 ثم عفت اترها ان تبست
 والحيض في الحامل ايضا يوجب
 ونصف شهر هو اقصى غايته
 سنون بوا اكثر النفاس
 ليل صمناة الى نهار
 مقياسه حيض نساء اهلها
 فالظن والمغرب في حد القضا

والحائض والذباغ والمخضب

وحيفها بعد مضي قدر صا
 وطهر للعشر ما لم تغسل
 ولا يجوز سوي الشراب
 ولا لغرضين وقبل الوقت
 وله ذلك الماء به اجازة
 وله نزول بوجوه الماء
 ولا يجوز لمريض لم يحف
 والغاية الشغل في البدن
 والجنب المخرج ثلثة اعلم
 وان يصب ماء لبعض طهره
 وليس للباغي الحيث الفاجر
 ولا يجوز مسح خف قد ليس
 ولا على الجرم فوق الخف
 وان يسافر بعد ما مسح يدي
 وقال بالترجيع ولا فساد
 فيه يصلي ليس يسقط القضا
 ليس يمسح وطئها ولا يحل
 يتمم ولا بالاستيعاب
 وله بغير طلب وفوت
 لحوف شفع العبد والجازة
 من بعد ما يشرع في الصلاة
 ذهب بغير في الوضوء طرف
 فيه وهذا اول القولين
 يغسل ما مسح مع التيمم
 فليتم بعد غسل قدره
 ترخص برخص المسافر
 قبل تمام الطهر او طهر نكس
 وما ربح عنه قليل الكشف
 لم تزد المدة فاحفظ واجهد
 ولا يري التزويك للمنادك

ولا يقيم غير فرود
 وجوز التكرار للجماعة
 ويطلق الجمع لاجل السفر
 وله فساد لصلاة الرجل
 وله بان يسأل في الصلوة
 وجاز امامة الصبيان
 والوتر فرد ركعة وبعد ما
 وان يصلي المخبر المجتهد
 والفرض لا يكره عند المطاع
 والنفل في البيت الحرام جاز
 والنفل بعد الفجر والعصر اذا
 وتركه الترتيب في الفرائض
 وما القليل من كلام الناس
 ولا افتتاح سوي التخيير
 وانه من الصلوة عنده
 والسبوت في كل صلوة احسن
 والوقت للمغرب قبل ساعة
 بين الصلوتين وعذر المطر
 بامرأة حادثة فاسمع واعتل
 من ربه الاملاك والزوجات
 للباغين وذوي الأسنان
 يركع يدعوه في الفجر كذا
 مستند البيت الحرام فليعد
 ولا الزوال والغروب فاسمع
 فيها وماعن الجواز حاجر
 كان لذك سبب فهو كذا
 يجوز ولا يجاب غير ثابت
 بموجب قطع صلوة الناري
 ويطلق التقليل للتخيير
 وسنة وجهت وهي بقعة

والحمد في كل قيام يقرا
 وسنة رفع اليد اذ ركع
 وهكذا التامير فيه الجهر
 والتفوض جلسة لا تترك
 ولازم تشهد القعود
 والصلوات فيه للالزام
 ومن سمي قبل السلام بسجد
 والركبناز واليدان ان تقف
 والمقدم منفرد فلو ظهر
 والحمد اذ بالامام المؤتم
 ولم تنب قراءة الامام
 ومن يصل الظهر خلف من
 وان يصل ركعة اتمى
 ومن يصير اخر وقت الفرض
 وما منع كشف قليل العورة

فرضا وليس الله جهر ايداً
 وعند رفع الرأس منه اذ رفع
 وموضع الكفين فيه النحر
 وفي القعود الجهر المترك
 والواو ولا فراد والتوحيد
 وهكذا التحليل بالسلام
 ولو على الكور سجدت تقصد
 على الخجسات فما صلى انقطع
 من اتم غير طاهر فلا ضرر
 مجوز للقيام المأموم
 عنه ولا السميع للقيام
 في النفل او في العصر جاز ما صنع
 ثم تلا جاز له المضي
 اهلا فلا فرض عليه يقضي
 عن الجواز ثم منها الشرة

وليس للعاري الصلوة قاعدا
 واليوم والليلة اذ يسفر
 والقصر جري والتمام افضل
 والوقت يستوعبه الاعماء
 والنفل ليل او نهار لم يشي
 والمرء يوجي اكمالاً لا
 وليس في سورة صاد سجدة
 ثم لها التحليل والتحرير
 وقال لوصلي المريض مؤميا
 والمرء يستأجر للاذان
 وليس شرط الجمعة المصولة
 والكل احرار مقيمون وقد
 وجابز رد السلام في الخطب
 والفصل بين الخطبتين فرض
 لو خرج الوقت وفيها شرعا

بل قائما وراكعا وساجدا
 واربع اقلية للمحضر
 وتارك الصلوة عمدا يقتل
 فليس في صلوته القضاء
 وسنة السجدة فيما يتلى
 وهو على الارض يجوز فاعقلا
 والحج فيه حدثان عند
 وذاتك التكبير والتسليم
 فليضطجع للحجب المستلقيا
 وخوّه جاز بلا بطلان
 ذو الامر لكن اربعون رجلا
 ابي شهود جامعين في بلد
 وسنة الجمعة فيها استحب
 مجلسه ولا يجوز الرقص
 لم ينقطع لكن يتم اربعاً

وَيُغَسِّلُ الْمَيِّتَ فِي ثِيَابِهِ
وَسَرَّحُوهُ الْحَيَّةَ وَسَعْفَةَ
وَجَائِزَ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ
لَوْ أَدْخَلَتْ فِي الْمَسْجِدِ الْجَنَائِزِ
وَعِنْدَهُ السَّلَامُ فِيهَا فَرْدٌ
وَجَائِزٌ فِي فَعْلِهَا التَّكْرَارُ
وَهِيَ عَلَى الْغَائِبِ وَالْغَضْوِ يَصْخُ
وَمَشْيُهُ أَمَامَهَا مِنَ الْقُرْبِ
وَلَيْسَ فِي الْإِكْفَانِ مِنْ سُرِّيَالٍ
وَفِي الْقَبْرِ الْمَسْلُ وَالْتَرِيْعُ
وَالْغَيْطُ رَأْسُ كُلِّ مُحَرِّمٍ
وَفِي صَلَاةِ الْخَوْفِ مِمَّا أَتَيْتُ
فَأَقْبَلْتُ مِنْ قَبْلِهِ وَرَجَعْتُ
وَأَكْعَفْتُ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَتٌ
وَشَرْطُهَا اخْتِذَا السَّلَاحِ فِيهَا

وَمَضْمُونُهَا وَأَسْتَشْفَقُوا فِي بَابِهِ
وَقَصَرُوا أَشَارِيَهُ وَظَفَرَهُ
بَعْدَ الْوَقَاتِ وَأَنْقَطَاعِ صَلَاتِهِ
لَكَيْتُ يَصَلُّوا فِيهِ فَهُوَ جَائِزٌ
وَيَرْفَعُ الْيَدَيْنِ فِي تِلْكَ الْحَمْدِ
وَفِي الْقَبْرِ يُدْخَلُ الْمَوْتَانِ
وَذَاكَ فِي حَقِّ الشَّهِيدِ قَدْ طُرِجَ
وَحُلَاهَا بَيْنَ الْعَوْدَيْنِ أَحَبُّ
وَالْحَقُّ لِلْوَلِيِّ لَا لِلْوَالِدِ
وَيُحْسَنُ التَّلْفِيزُ وَالتَّسْمِيعُ
وَوَجْهَانِ مَاتَ فَأَعْرَضُوا عَنِ
طَائِفَةٍ فِي رُكْعَةٍ تَسْرَعَتْ
وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ وَتَسْرَعَتْ
تَمَّ قَصْتُ فِي مَكْنَتِهِ مَا صَبِغَتْ
وَمَا الْقِتَالُ ضَائِرٌ أَهْلِيهَا

وَفِي الْكُسُوفِ رُكْعَتَانِ يَرْكَعُ
وَالْعِيدَ تَكْبِيرَاتُهُ فِي الْإِلَهِ وَتُكْبَرُ
وَيُذَكِّرُ الشَّيْخَ فِي خِلَالِهِ
وَمَبْدَأُ التَّكْبِيرِ ظَهْرُ الْخَيْرِ
وَهُوَ تَكْبِيرُ الصَّلَاةِ عَادَةً
وَالْتَفَتُ قَبْلَ الْعِيدِ نَوْعٌ قُرْبِيَّةٌ
وَأَنْ يَصْلِيَ كَافِرٌ فِي الْجَمْعِ
وَمَنْ يَصْلِيَ الْخَطْبُ ثُمَّ يَرْتَدُّ
وَهُوَ إِذَا اسْلَمَ بَعْدَ الرَّدَّةِ

بَعْدَ الْقِيَامِ مَرَّتَيْنِ فَاسْتَمَعُوا
سَبْعَ وَخَمْسِينَ فِي ابْتِدَاءِ الْآخِرِي
مَعَ صَلَاةِ الْمُصْطَفَى وَالْإِلَهِ
وَالْقَطْعُ فِي الْإِبْرَاقِ بَعْدَ الْفَجْرِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِأَرْبَعِ كَادَةٍ
وَيُتَبَلُّ الصَّلَاةُ فَوْقَ الْكَعْبَةِ
فَلَا يَجُوزُ سَلَامٌ فِي الشَّرْعِ
فِي وَقْتِهِ وَفِيهِ تَابٌ لِمَنْ يَجِدُ
فَلْيَقْضِ مَرَّةً وَكَاتِ تِلْكَ الْمُدَّةِ

كِتَابُ
الزَّكَاةِ

وَبَعْدَ عَشْرِينَ بَعِيرًا وَمِائَةً
بِلِحْقَةٍ فِي كُلِّ خَمْسِينَ يَكُونُ
وَفِي زِيَادَتَيْنِ وَالْمَدْيُونُ
وَفِي الزَّكَاةِ بَاطِلٌ دَفْعُ الْقِيمِ
وَلَا تُنْقَضُ قِيَمَةُ الْإِلَهِ

لَا تَحِبُّ لِفَرِيضَةِ الْمُبْتَدِئَةِ
وَالْمَرْبُوعُونَ فَرَضُهَا نَتَّ لَبُونُ
فَرَضُ وَمَالِ الْبَطْلَانِ وَالْمَجْنُونُ
وَجَائِزٌ اخْتِذَا الْجَدَّ فِي الْغَنَمِ
وَالْمُسْتَفَادُ هَكَذَا إِلَى النُّصَبِ

ولا وجوب في مضارب قد كمل
 اذا اشترى سائمة متجرا
 والحق لا يسقط بالهلاك
 ولاخذ انما يكسب لا عطاء
 واخذ بعض السبعة الاضا
 فلا زكوة في الحل فاذا
 وما يحل الفطر من الشوائم
 استعمل الساعي وادى ثمن من
 ولا يكره ربحه المفاوض
 ولا وجوب عند في الخضر
 بعد قبيل الحولان قيمته
 وملك خمسين من الدراهم
 وليس للعشر وجوب في العسل
كتاب
 وصومه في رمضان لو حصل
 من غير تعين من الليل بطل

في طر في جوار في الوسط خلل
 ذكي بوصف الصوم لا وصف الشرا
 ولاخذ بالجبر لا في المستاك
 من جملة المالك لا ايصاء
 لصحة الايتاء غير كاف
 وما الخراج مسقط للعشر
 بنفسه الفقير غير عام
 ذي الاخذ الالفقر والساعي ضمن
 ويسع ما فيه الزكوة اذا حضر
 ويؤخذ العشر من المسافر
 صار نضابا وجبت في بيته
 يمنع اخذ كل حق لازم
 فاحفظه بالجهد ودفع عنك الكسل

الصوم

وفطر من ام يقبل شهادة
 والصوم لا يفسد بالماذ يقع
 والصبي في الصوم كذا فليسمع
 والنقل لا يلزم من فيه شرع
 ولا تكون في سوي الموافقة
 وهي اذا ما وجبت لا تنذر
 والفطر بالوطي اذا تكررا
 والافضل الموطر في حال السفر
 وان يقته رمضان وانقض
 والمبرع عن والده يصوم
 وصوم تكفير اليمين مطلق
 ومسقط جنون بعض الشهر
 والاستسبال اخر التمسك
 ونذرة يصوم يوم الفطر
 وحامل قد افطرت او مرضع

على الهلاك موجب كفارته
 في الحولان مضمحل لا يمتنع
 ووطيها في الصوم ايضا ان صنع
 وما القضاء لازما اذا قطع
 كفارة ولا على المطاوعة
 لا حل خيرا وسفاه يعزى
 نكرا الواجب كيفما جرى
 يلحق او لم يلحق التمسك ضرر
 اكثر من عام فديا افض
 وبالصلوة بعدة يقوم
 يجمع ان شاء او يفرك
 بقدره الصوم تامل نذر
 نكرو للصائم اختيار
 والنحر والتشريق غير نذر
 بين الفلأ والقضاء يجمع

وفي ركعة الفطر صاع البر
 وهي على من نال فوق القوت
 تلزمة عن نسوة في عقد
 وعبد اشتراه للتجار
 وواجب في العبد بين اثنين
 والعنكاف لا يصوم جائز
 وقال ايضا نضر ذاك مبطك
 ولو ان الجمعة فيه تفسد
 ونادرا عنكاف شران بقي
 وفي عنكاف في الثلاث المرجب
كتاب
 افراده من القرآن افضل
 والسعي للفقار فرد وكذا
 ومن اتم حجة لا لزورة
 صرورة تخ عن سواه
 ووقتها اول ليل الفطر
 عن كل من يؤتي في البيوت
 ومن يقول عن كبار ولد
 والعبد الا بقر الكفار
 يؤد يانه على نصفين
 وليس للتقيل فيه حاجز
 وعندنا يطل حين يترك
 وشهره المطلق لا يقيد
 عشرين لم يلزمة ما لم يلحق
 يبدأ قبل الفجر دون المغرب
المسائل
 والاعتماد لازم لا يمتل
 فعل الطواف والجزا لو جئ
 فاعليه حجة او عمرة
 او نقله فضرته اذا ه

وخطب الكفار بالشراب
 وحج اني ليس بالمحرم
 والعبد لآخره بعد الاذلة
 والنزول الذي يتال المركبا
 وباطل احرامه بحجته
 ثم يصير محرما بنسبة
 ولا يصير محرما بسوقه
 لو لم يث كل التبايعات
 وليلة التحرقا متان
 ولا اعتبار للطواف ناكسا
 ولو جوب في الطواف للصدر
 ورتبة الجمار قبل الفجر
 ولا يجوز في الجمار المدد
 لو ترك الترتيب في الجمار
 والرمي تحلل فليس يلزم
 والحج منها ماله من مباح
 مع الامينات بغير محرم
 فليس للسيد ان يحلله
 والزاد فالح عليه وجبا
 قبل شهور حجه ومدة
 ويكره المريد في تلبية
 هديا له قلدا والتوجه
 كان عليه الدم فيه اذ حجه
 وعندنا يفرذ كالاذان
 ومحدثا وعاريا و فارسا
 والسعي فرض لازم فلا تذر
 جوز في ليلة يوم النحر
 ويابس الطيز وتربيت
 فمارماة ساقط اعتبار
 من بعدك باللبس والطير

والبذر للبعر اليسر للبذر
وياخذ الخالق يوم النحر
في بئر البئر الثوب يحارب الدم
وليس في بئر الترابيل إذا
ولا بئر العصفري والغطا
واللبس والطيب على الشبان
وحلق شعرات ثلاث ملزم
وما على المحرم في قتل الضبع
ورقعة تقتل صيدا يلزم
لو دبح المحرم صيدا لم يصير
ولو تزا طير على الشاة فما
لو أدخل الحلال صيدا في الحرم
وبلزم المحرم أن يرسل ما
وهو إذا نال الصيد فاصيد
وقال لا جزاء في صيد قتل

وسر اشعار الهدايا في الخبر
من شارب ولحية وظفر
وما تمام اليوم شرطاً فاعلم
لم يجد الميزر إيجاب الجزاء
لوجهه لكن يشتم الطيب إذا
عقو ولا عقو عن الصبيان
دماً وما أهل الكاح محرم
مستديكاشي وفي كل السبع
فيه جزاء واحد عليهم
ميتا وحل المأكلا فاسمع واذكر
أنت به فقتله قتل الطبا
لم يحبل له إرساله أدخل شتم
في بيته من الصيود فاعلم
مخللاً فما الجزاء واحداً
على الذي دل عليه ففعل

لو قتل الحلال صيدا في الحرم
فدخل الصيام والاطعام
لو قتل الحلال صيدا محرم
فما على القاتل عود فاعلم
ولحم جبراً وجزاء يسرق
وفي جزاء الصيد والفدية لم
لو حلق المحرم رأس غيره
وثابت في حرم المدينة
ومحضر الحج عليه الحجة
والمحضر المعسر بالقوم يحل
ويثبت الحصار أيضاً في الحرم
وما على المحصر بالنقل قضا
والذبح للاحصار في غير الحرم
لو أفسد بالوطي حجاجاً إذا
وفيت الحج إذا تحللاً

فالواجب التكفير لا غرم القيمة
فيه وقتنا الواجب لغرام
والزيم المحرم حكم المغرم
وسنة تقليده للغرم
فواجب بالقيمة التصديق
يكفي إذا اطعم أهل الحرم
لم يتصدق حايماً لضير
أحكام أرض مكة المكينة
بلا اعتماد ولا تؤام الحجة
والحل لا يالخرقنا لا يحل
وهو يكون بالعدو ولا السقم
والحج والعمرة في ذاك سوا
يجوز في المأوى الذي أحصر
ما قضياً يفتقران في القضا
بعمرة أراق أيضاً فاعقلاً

وَعُمْرَةٌ وَحُجَّةٌ وَرَحْمَةٌ
لَوْ صَامَ لِمَنْعَةٍ بَعْدَ عُمْرَةٍ
لَمْ يَجْزِهِ كَذَا صِيَامِ السَّبْعَةِ
لَوْ لَمْ يَصُمْ ثَلَاثَةَ التَّمَتُّعِ
وَعِنْدَ نَأْيِ الْيَوْمِ فِي الْحَجِّ وَلَمْ
يَمُزَّجْهُ فَيُتَّخَذْ حَرَمٌ
وَعِنْدَ نَأْيِ مَوْضِعِ الْمِيقَاتِ
وَبَعْدَ مَا قَدْ هَذَا يَحْرُمُ
وَوَطْئُهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ مُفْسِدٌ
وَلَا يَحِلُّ الْأَكْلُ لِلْإِنْسَانِ
وَقَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ يُذَكَّرُ
كِتَابُ

وَلَوْ تَخَلَّى لِلصَّلَاةِ الرَّجُلُ
لَمْ تَنْتَبِهُ الْمَصَاهِرَاتُ بِالزَّكَاءِ
وَبَنَتْهُ مِنَ الزَّكَاءِ لَمْ
فَاتَهُ مِنَ النِّكَاحِ أَفْضَلُ
وَالنَّظَرُ لِلْحُلِيِّ الْفَرَجِ كَذَا
بِالْمَلِكِ وَالنِّكَاحِ فَاحْفَظْ مَسْئَلَهُ

وَجَائِزٌ عِنْدَ طَلَاقِ الْبَيْتِ
وَالْعَقْدُ لَا يَقُفُّ لِلْإِجَارَةِ
وَلَا يَجُوزُ فِي النِّكَاحِ يَا أَبَةَ
وَلَا نِكَاحُ شَارِطِ الْخِيَارِ
وَلَا الشُّهُودُ الْعَمِيُّ وَالْمَحْدُودُ
وَمَا اشْتَارَ ضَمِنَا إِلَى ذَكَرٍ
وَلَا نِكَاحُ الْمَمَةِ الذَّمِّيَّةِ
وَلَا قِتْلَةٌ مَعَ طَوْلِ الْحُسْرَةِ
وَلَا إِذَا أُلْحِقَ جَبْرًا فَتِيَّةً
أَوْ زَوْجًا لِمَا بَعْدَ ذَوْنِ الْوَالِدِ
وَلَا وَكِيلُ الطَّرَفَيْنِ وَالْوَلِيَّةُ
وَلَا الْوَلِيُّ الْفَرْدُ وَالْوَكِيلُ
وَفَرْقَةُ الرِّدَّةِ وَالْإِبْسَاءُ
مَوْقُوفَةُ الثَّلَاثَةِ الْمَقْرَأُ
وَمَا يَحِلُّ تَفَرُّقُ الزَّوْجَيْنِ

فِي عِدَّةِ الْمَخْتِ نِكَاحُ الْمَخْتِ
أَوْ حَزَتْ أَصْلًا فَغَنِمَ إِجَارَةُ
عِبَارَةُ الْمُنْتَهَى وَلَا لَفْظُ الْهَبَةِ
وَلَا نِكَاحُ نَاحِي الشَّعَارِ
فِي الْقَذْرِ وَالْمُسْتَرْ الْمَرْدُودُ
وَلَا وَلِيَّةٌ فَاسِقٌ كَذَا ذَكَرَ
وَالشُّبُهَةُ الصَّغِيرَةُ الصَّبِيَّةُ
وَفَرْقَةُ عِنْدَ انْقِضَامِ الْقُدْرَةِ
أَوْ زَوْجًا لِمَا بَعْدَ ابْنَةِ أُمِّهِ
حِينَ يَغِيثُ اقْرَبُ الْمَوَالِي
يَمْلِكُ لَفْظُ الْجَانِبَيْنِ لَوْ وَلِيَّةٌ
بِهِ يَتِمُّ الْعَقْدُ وَالْقَبُولُ
وَهَجْرَةُ كَانَتْ مِنَ النِّسَاءِ
إِنْ تَكَ بَعْدَ الْمَسْرِ وَالْإِنْصَاءُ
بِالسَّجِي لَا تَبَايَنُ الزَّادُ

وعقد غير طيب ولا جداد
والله ان زوج يتأبى كرا
ومرير عند رها التوثب
وما خيار العتق حيز الزوج
وله صدق ان نفاه اوسكت
وتلزم المتعة عند الفصل
وحيث ما تنصف المسما
والفرض بعد العقد مثل الذكر
ويسقط المهر بقتل الحرة
وصالح خادمة زوج حرة
ولا يجوز الحيوان الميهم
ولا تكون الخلوة الصحيحة
ورد لها بالقرن والرتوخ
للكرسيع قبل قسم الما قدم
مكاتب قديما موله فسد
على الصغار ظاهر الفساد
بالغة جاز رضا وجبرا
والحيض والتغيس فميت
والمهر ما سمي قل او كند
ان ماتت عنهما والدخول ما ثبت
وان تعدت نصف مهر المثل
تلزمه المتعة ايضا حتما
في العقد حكم ان تصاف المهر
قبل الدخول نفسها المغترة
مهر او يجري شفعة في المهر
مهر او مهر المثل فيه يلزم
مكاملة الصداق للمكوحه
وبالجنون والجدام والبرص
والتي ثابت ثلاث فاعلم
عقد على بيت لزيكات عقد

والنفقات للساما مصى
وليس في غير ولا نفقة
ويثبت العجز عن النفاق
دير بلا سبق قضاء او رضى
على قريب مع فطر الشفقة
للغير حق طلب الفراق

كتاب الرضا

لو ارضعت صرتها فحرمت
شادت بها حريمها او اكرمت
والرضعات الخمس شرط يلزم
واللبن المغلوب بالدواء
وضرتها ان ارضعت كيرة
وقوله ان لها رضيع
واكدت نصف الصداق غرمت
شادت بها حريمها او اكرمت
ولبن الميتة لا يحرم
محرم وهو كذا بالماء
هذي تلك تحرم الاخيرة
يلزم حتى يبطل الرجوع

كتاب الطلاق

از سال طلاق ثلاث حل
ومبطل طلاقه الجبار
والخلع لا يلحقه الطلاق
ولا يصح رجعة بفعل
وللطلاق عضوها محل
شتم قروء العدة الما طهار
وليس للميتة النفاق
وشروطها الى شهاد عند القرب

وموقع الرجعي لا يجتمع
ورقة منصف الطلاق
ولو نوى الثلاث بالطلاق صح
وبطل اضافة الطلاق
وعتقها في عدة التحريم
لومات زوج الحامل الصغير
وجبضة عدة ام الولد
وفي فراق الزوج بالثلاث
ودافع طهار اهل الذمة
والتي بعد مدة الياء
ورقها لا يوجب الشصفا
ولا يكون الفري باللسان
وليس بالشهادة اللعان
فلم يكن اهلية الشهادة
وتثبت الفرقة باللعان
ثم الكتابات لها رواج
لا رقها والاصل بالطلاق
او قال اني طلق منك صلح
الزوج المالك بالطلاق
تغير العدة بالتبسم
فانما عدتها الشهور
وفرقة العتق في العقد
الحق للمرأة في الميراث
وعودة الامساك دور العتق
في ولم يحرم بالاقتضاء
لمدة الياء منها فاعروا
بالسقيم او مسافة البلدان
لكما الفاظه الايمان
بينهما شرط له ياسادة
من عنده قبل اللعان الثاني

ويوجب اللعان في الحبل
لو شهد الزوج عليها بالزنا
والولد العاقل في التفرق
والخلع فسخ وعلى الذميمة
وليس في البت حاد فاعلم

من قبل وضع الحمل فاعلم
مع الثلاث لم يحز وقد روى
يلحق اي الماتون ينسحق
والطفلة المداد في الميتة
وليس الزوج رضاع فافهم

كتاب المكاتب والاولاد

وملكه ذال الرجم المحرم في
وفي عبيد اعتقوا ولم يسع
لو قال انت طالق وقد نوى
من ولدته من زوجها الذي عقد
لو كاتب العبد الصغير يحد
وباطل كتابة بلا اجل
وموت من كوتب فسخ العقد
ولا ثراث بالمولات ولا

غير الولاد ليس عتقا فاعرف
للكل ثلث المال حكم بالقرع
به العتاق صح ذاك واستوي
ثم اشترى بها لم تضر ام الولد
وجايز بيع الذي يدبر
وفيه حكمة ربع البذل
يموت عن مملادة او فسد
عقلها وباطل هذا الولد

الايمان

كتاب

اِنَّ الْغُورَ مِنْ عَمْرِ الْعَقْدِ
وَجَائِزُ تَكْفِيرُهُ بِالْمَالِ
وَقَوْلُهُ اِنْ غَابَ فَهُوَ كَافِرٌ
وَاِنْ يَعْلَمُ نَذْرُهُ بِمَا عَرَفَ
وَالشَّرْطُ فِي طَعَامِهِ الْهَيْئَةُ
وَالْوَضْعُ فِي الْوَاحِدِ فِي الْيَوْمِ
ثُمَّ اعْتَبَارُ الْفَقْرِ فِيهِ وَالْخُفَا
وَالْعَتَقُ فِي اعْتِقْدِهِ عَنْ تَكْفِيرِ
وَمُعْتَقِ الْكَافِرِ وَالْمُكَاتِبِ
وَلَوْ نَوَاهُ فِي شَيْءٍ لَمْ يَقْرَبِ
وَفِي مِيزَانِ الْكَافِرِ الْكَفَّارَةُ
كِتَابُ

الْحُدُودِ
وَالْعُقُوبَةُ فِي الْكُفْرِ مَعَ الْحُدُودِ
وَهُوَ مَعَ الْكُفْرِ يَكُونُ مُحْصَنًا
عَاقِلَةً حَدَّثَ بِهِ يَقِينًا
وَالْعُقُوبَةُ فِي الْكُفْرِ مَعَ الْحُدُودِ
وَهُوَ مَعَ الْكُفْرِ يَكُونُ مُحْصَنًا
عَاقِلَةً حَدَّثَ بِهِ يَقِينًا

وَالْحُدُودُ فِي الظُّهْرِ وَقُلْنَا فِي الْبَدَنِ
وَمَنْ أَقْرَمَتْهُ بِهِ حُدُودُ
وَالْمَوَالِ اِنْ يَقِينُوا فِي الزَّيْنَةِ
وَالرَّاجِعُونَ بَعْدَ رَجْمِ الرَّجُلِ
وَجَائِزُ اِنْ يَشْهَدُ وَابْتِغَاءُ
وَمَنْ رَمَى جَمَاعَةً بِوَاحِدَةٍ
وَالْقَذْفُ بِحَدِّ الْخُلُقِ فِي الْحُدُودِ
وَيَشْهَدُ بِالْحُدُودِ فِي الْقَذْفِ اِذَا
وَارْبَعُونَ كُلَّ حَدِّ الشَّرْبِ
وَالْحَمْرُ غَيْرُ جَائِزٍ تَحْلِيلُهَا

كِتَابُ
السَّرْقَةِ
وَسَارِقُ الْمُصَحَّفِ وَالْتِمَارِ
وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ بِالْهَيَا
وَسَارِقُ مِيزَانِ وَجْهِهِ وَحَرَمِهِ
وَالْمَلِكُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالْقَطْعِ اِذَا
يُقَطَّعُ وَالزَّيْعُ مِنَ الذَّيْنَارِ
بَيْنَ السَّوَادَيْنِ وَفِي الْمَتَصَارِ
وَالْقَطْعُ غَيْرُ مُسْقِطٍ لِمَغْرَمَةٍ
صَارَ لَهُ لَمْ يَسْقِطِ الْقَطْعُ بَدَا

وَتَقَطُّ الْأَطْرَافِ بِالْمَرَاتِ
وَكُلٌّ مِنْ سِرٍّ مِنْ مُسْتَوْدِعٍ

كِتَابُ

وَسِرٌّ عَيْنٍ وَاحِدٍ كَرَاتٍ
وَحَوْءٌ وَخَاصِمًا لَمْ يَقْطَعْ

الشَّيْءُ هـ

وَدَارُ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالْإِسْلَامِ
فِيهِ لَافِرَةٌ لِلزَّوْجَيْنِ
وَمِنْهُ لَيْسَتْ رَحْلَةُ الْمُرْتَدِّ
فِي آرْتِهِ وَعِثْقُ أُمِّ وَلَدِهِ
وَمِنْهُ لِعَصْمَةِ لِلْأَقْوَامِ
وَمِنْهُ إِنْ بَرَزَ هُنَاكَ مُسْلِمٌ
وَمِنْهُ لَا يُغْنِي عَنْ خَوْلِ الدَّيْبِ
وَمِنْهُ كَانَتْ قِسْمَةُ الْغَيْمَةِ
إِذَا مَلَكُوا فَلَمْ يُشَارِكْهُمْ مَدَدٌ
وَلَا يَصِيرُ مَالَنَا بِالْقَهْرِ
وَيُجْمَسُ الْمَاخُودُ مِنْهُمْ خَيْفَةً
لَمْ يَقْطَعْ الْجَزِيَّةُ بِاللَّهِ سَلَامٌ

وَاحِدَةٌ فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ
تُحْدِثُ مِنْ تَبَايُنِ الدَّارَيْنِ
إِلَيْهِمْ كَمَوْتِهِ وَالْفَقْدِ
وَدِينِهِ وَفِي الْفَسَاحِ عَقْدُهُ
بِالدَّارِ لِكُلِّ رَحْمَةٍ سَلَامٌ
فَأَمَّا الْحَرْبُ عَلَيْكُمْ بِكُلِّكُمْ
ذَافِرٌ إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْحَرْبِ
فِي دَارِنَا وَشَمَّ مَسْتَقِيمَةً
وَيَنْتَبِذُ لِمَا رُشِّ وَالزَّامُ الْوَلَدُ
وَالْخِذُّ وَالنَّقْلُ لِأَهْلِ الْكُفْرِ
وَالْحَوْلُ شَرْطُ الرُّجُوبِ الْجَزِيَّةِ
وَالْمَوْتُ بَلْ يُؤْخَذُ بِالْإِسْلَامِ

وَالْجَزِيَّةُ اثْنَا عَشَرَ وَعِندَنَا
وَالنُّزْكُ وَالذَّيْمُ وَالْهُنُودُ
وَمِنْ عَلَيْهِ الْقَتْلُ لَوْ جَاءَ الْحَرَمُ
وَمَالُ أَهْلِ الْمَارْتِدَادِ فَيُتَى
وَيُخِيلُ أَهْلَ الْبَغْيِ وَالسَّلَاحُ
وَكُلُّ مُتَقَوْلٍ مِنَ الْبُعَاةِ
وَفِي الْيَهُودِيِّ إِذَا انْتَصَرِي
وَمِلْنَا زِدْ أَوْ ذَاوَلَا يَرَى
وَقَالَ إِسْلَامُ الصَّبِيِّ يَاطِلُ
وَالرَّخْخُ لِلْعَبْدِ وَهَذَا الْجِسْرُ
وَمِنْ أَسْرَانٍ مِنْ ذَوِي الطُّغْيَانِ
وَشَرْطُ رَدِّ مَنْ إِنْ أُنَا مُسْلِمًا
وَالْمَنْزِلُ الْمَفْتُوحُ قَهْرًا لِبَيْعِ
وَتَابَتْ سَهْمُ ذَوِي الْقَرَابَةِ

كِتَابُ

تَضَعُفٌ أَيْضًا نَحْمُ أَيْضًا بِالْغَنَاءِ
فَيُؤْهِلُهَا جَزِيَّتُهُمْ مَسْرُودٌ
لَمْ يَسْقُطِ الْقَتْلُ وَجَارَ الْقَتْلُ نَحْمُ
وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ مِنْهُ شَيْءٌ
لَنَا هَاتِفَاتُ الْهَمِّ جُنَاحُ
يُكْرَمُ قَبْلَ الدَّفْنِ بِالْقَلْوَةِ
حَبْسٌ وَقَتْلٌ وَعَلَى الْعَكْرِ كَذَا
إِذَا وَكَلَّ شَاكِحًا بَيْنَهُمَا
وَأَهْلُ أَسْلَابِ الْقَتْلِ الْقَاتِلُ
فِي الْجَمْرِ لَا يَمُوتُ وَرَأَى الْجَمْرُ
يُطْلَقُ بِالْمَالِ وَالْمَجَانِ
مِنْهُمْ إِلَيْهِمْ جَائِزٌ لِلْعِلْمِ
فَأَمَّا مَكَّةُ بِالْقُلُوبِ فَتُحْجَّ
وَتَقْتُلُ الْمُرْتَدَّةُ الْكَذَابَةَ

الاستحسان

شهادة الواحد من هؤلاء
كتاب يجوز في الصوم بلا اعتلال
للحري

ولا يجوز بيع دهن سقطت
خاسه في وسطه فاختلطت
وفي الموالاة والقتل طاهر
فرض التحريم للوضوء طاهر
كتاب اللقيط

ويحكم القايض في اللقيط
اذا ادعاه اثنان عن تحليط
كتاب اللقطه

وللغني الحكم متى يلتقط
من بعد معرفة كمال الشترط
كتاب جعل المبيع

وليس بالواجب جعل المبيع
بالرد المباشرة سابق
كتاب الغصب

زوايد المغصوب في القمار
والقمار لا يقطع حق المولى
ولا يصير بالقمار ماضيا
وما على المسلم غرم ان ذبح
وهكذا ما فاع المغيبان
كذا جعل السباع جذع المنزل
ملك للمزاد في القمار فاستثنى
خزير ذي او الخمر سفح

وعاصب التي اذا ما اطعمه
مالكة وليس يدرى غرمة
كتاب الوديعه

وكل من سافر بالوديعه
فانه يضمن في الشريعة
ومودع خالف في السابق
لم يعينه العود الى الوفاق
كتاب الهبالة

والمستعار عينه مضمون
يعزم في هلاكه المأمون
كتاب الشركة

وتبطل المعاوضات فاعقل
وشركة الوجوه والتقبل
وشترط فضل البرج والمالان
على السواء ظاهر المطلات
كتاب الصيد

مشروك في كراه الله عند التحريم
وهكذا الطافي وصيد الحلب
والضبي والشعبي والضباع
وما ايسر ثلثه الموحش
وما نوارى عنك اذ رميته
عذرا حلال وصيود البحر
ياكل بعض لحمه بالسلب
كذا حلال طيت متاع
فما حلت الثلث ايضا فاذكروا
وانت تقوه فقد اتميت

والكلب ان صاد بسوي مائة
وابن الدين اكلان وذا
ولا يجوز الذبح بالظفر ولا
وليس قطع الودجين شرطا
وما لكلب الصيد من تقوم
وعنده لا ينجب له صحيته
مرسله فحرمة مبيته
غير كذا حرام صيد
بالسن بعد التزاع ايضا فاعلا
للحمار فطسواه فطاه
في حكم عقد او صار فاعلم
في الشرع وهي سنة مرضية

كتاب الوقف

قال يصير الوقف مملوكا لمن
يكون موقوفا عليه فاعلم

كتاب الهبة

لا يرجع الواهب فمأقده
وان وهبت بعض شيء يقسم
الذي يحمله للابن اب
اصبت والله تعالى اعلم

كتاب البيوع

والجسر لا يكف لتحريم النساء
والثمن في اللخير والذهب
ويبيع دينار له ودرهم
وهو مع الطعم لتحريم الربوا
وعندنا القدر مع الجسر السبب
بالضعف عينا لا يجوز فاعلم

والشرط في بيع طعام عتيق
والتمر في بخار يترقد فصل
ولبن الشاة بالكان البقر
وحايز في الحمار والمنقطع
ثم المصترات ترد والحلب
ولا يفيد الملك بيع يعقد
ولا اجل المجهول في البيع اذا
وباطل شراء شيء لم يره
وفي خيار المشتري اذا عطف
وفي خيار الشرط ان فاعلم
ولا يجوز بيع دهن نجس
وباطل ان يتبري العاقد
والوطي في الثيب ليس يبيع
لوبياع بالعترو بالتسع اشري
ويبطل العقد على التمار
بمثله نقابض المالكين
ولم يكن خمسة او ساقحل
فيه وفي اللحم الشاوي يغير
والحيوان سلم فاشتمع
فان يكن فات فصاع عمر رطب
على الفساد عند فغير يوجد
اسقط لم يرفع فساد العقد اذا
وحايز شرطه ان تحرره
في يد قيمة المال نجح
ولا يجوز ان يزداد في الثمن
ويدخل البيع خيار المجلس
عن كل عيب ففويغ فاسد
عن رد ما يعيها بل يرجع
قبل انتقاد مع هذا واشري
من قبل ادراك على الشجار

ومشريه افلر كان المشري
وكافريته عابد مسلما
ثم الذنابير او الذراهم
والنخل يتباع بغير عقد
او يقتل وفوق الثمن
او ولدت مبيعة ثم قبض
فاله رد بعيب هو به
وليس الزايد المنفصلة
فهذه اربعة واصلاها

العبد

كتاب الشفعة
وتثبت الشفعة في العقار
وهي على قدر سهام الشركاء
وحظ بعض من المبيع
ولما خذ بالشفعة ان يوجد
والشفيع اخذ نصف المنزل
بشركة البقعة لا الجوار
وتورث الشفعة بمن هلكا
لا يوجب الحظ عن الشفيع
فشرى لدار عليه العهد
من مشري من باعين فاعقل

كتاب الاجارات

منافع الاغيار في الاجارة
فما لها تقصير بعد بيع عرض
ويملك الاجير ينفسر العقد
والمرؤ ان جرما تقبلة
وبالتعدي وجوب المغرم
وجايز سكة سكة فاعقل
وشطه الخيار فيها مفسد
وما جئت يد الاجير المثل
وشطه الاجر المثل طعيم
وجاز ان يستاجر العرير احد
وبيع البان يات ادم

كتاب القاض
قال ويقضي بيمين المدعي
عند نكول المنكر المعاند
في موضعين فاجتهد في اتي
وحين ياتي المدعي يشاهد

وَيُظَلُّ اسْتِقْضَاءُ غَيْرِ الْمَعْلَمِ
 وَيُشْهَدُ الزَّوْجُ لَهَا وَهِيَ لَهَا
 وَلَيْسَ لِلْأُنْثَى مَعَ الرِّجَالِ
 وَلَيْسَ لِلْكَافِرِ مِنْ شَهَادَةٍ
 وَحَيْثُ لَا يُطْلَعُ الْمَذْكُورُ
 وَشَاهِدًا فَرَعَ عَلَى إِصْدَارِهَا
 وَالْحُكْمُ فِي الْمُدَّعِيَيْنِ وَكَذَا
 وَالْحُكْمُ فِي الْمُدَّعِيَيْنِ دَارًا
 وَفِي تَهْوِذِ خَائِجٍ وَذِي الْيَدِ
 وَاحِدَةً خِلَافَ جِسْرِ مَالِهِ
 وَمِنْ أَقْرَبَ بِأَقْرَبِ أَمْتِهِ
 وَيُوجِبُ الْعَقْرُ عَلَى الْمُسْتَوْلِدِ
 وَالْحَمْلُ قَدْ يَبْقَى سِنِينَ أَرْبَعًا
كِتَابُ
 قَالَ وَمَنْ بَعَثَ مَرَضًا مَوْتًا أَقْرَبَ
 لَوَارِثِ الْبَالِغِ أَوْ بِالْعَيْنِ قَرِيبَ

الْأَقْرَبُ

وَإِنَّمَا أَقْرَبُ لِلْعُقُودِ مَا
 وَيُزِمُ الْمُقَرَّبَ بِالَّذِينَ عَلَيْهِ
 مَعْرِتُ الْفَقْدِ قَالَهُ الْقَدْ ذَكَرَ
 وَلَوْ أَقْرَبَ لِلْأَبْنِ بَيْنَ ثَانِي
كِتَابُ
 وَبَاطِلُ بَيْعِ الْوَكِيلِ بِالنِّسَاءِ
 وَالْعَرَائِفِ الْغَنِيَّةُ مَا فِي الْقَضَا
كِتَابُ
 وَبَاطِلُ كِفَالَةٍ بِالْأَقْرَبِ
 وَلَا يُعِيدُ الَّذِينَ مَوْتُ الْمُنْطَرِ
كِتَابُ
 وَيُظَلُّ الصَّلْحُ عَلَى الْوَرَثَةِ
 وَذَلِكَ كَالرِّشْوَةِ فِي إِبْتِخَارِ
كِتَابُ
 وَالرَّهْنُ لَا يَسْتَحِقُّ بَيْعَ الْعَيْنِ
 وَأَنَّهُ أَمَانَةٌ فَلَوْ هَكَذَا
 وَلَيْسَ يَسِيرُ حِكْمُهُ إِلَى الْوَلَدِ
 وَجَائِزٌ لِلرَّاهِزِ أَنْ تَقْصِفَهُ
 لَا مَلَكَ جَسَدٌ لَهُ بِالذِّنِّ
 لَمْ يَسْقُطِ الذِّنُّ الَّذِي عَلَيْهِ لَكَ
 وَفِي الْمَشَاعِ جَائِزٌ وَيُسْتَرَدُّ
 بَعِيْنُهُ وَبَاطِلُ إِعْتَاقُهُ

الْوَكَاةُ

الْكِفَالَةُ

الضَّلْحُ

الرَّهْنُ

وَيَقْتُلُ الْقَاتِلَ بِالْكَرَاهَةِ
وَلَا يَحْجُوزُ النَّذْرُ وَالْإِعْتِقَاقُ

كِتَابُ الْمَسَاقِطِ

وَالْمَذْرُوعُ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ
وَمَا سُكُوتُ السَّيِّدِ الْعِدَا
وَلَا يُبَاعُ عَنْهُ الْمَادُونُ
وَنَفْسُهُ لَا تَقْبَلُ الْجَارَةَ
وَبَاطِلُ تَصَدُّقِ الصَّبِيِّ

كِتَابُ الدِّيَّاتِ

وَالْقَتْلُ عَمْدًا مُوجِبٌ لِلْكَفِيرِ
وَفِي شَرِّ الْأَلْبَابِ وَالْمَجْنُونِ
وَمُقْتَبَعُ عَمْدِ الصَّبِيِّ دِيَّةٌ
وَفِيهِ تَكْفِيرٌ وَمَنْعُ الْإِرْثِ
وَالْفَرْدُ لَا يَقْتُلُ بِالْجَمْعِ الْكَفَا
وَالْأَوَّلُ الْمُقْتَصَرُ وَالْمَالُ لِدَا

وَالْقَتْلُ وَالْمَالُ عَلَى التَّخْيِيرِ
أَوْ الصَّبِيِّ الْقَتْلُ بِالتَّعْيِينِ
فِي مَالِهِ وَلَا تَدْرِي عَمَّا قُلْتُهُ
وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ عِنْدَ الْحَثِّ
وَالْيَدُ بِالْأَيْدِي كَذَا فَاعْرِفُوا
هَذَا إِذَا رَأَيْتَ فِيمَا قَدْ جِي

أَمَّا إِذَا كَانَ مَعًا تَقَارَعًا
ثُمَّ الْيَدَانِ يَقْطَعَانِ بِالْيَدِ
وَلَيْسَ فِي الْحِمَّةِ وَالْحَوَاجِبِ
وَدِيَّةٌ فِي ذِكْرِ الْخَصِيَّةِ
وَمَا بِهِ الْقَتْلُ جَرِي يُقْتَصَرُ
وَالْقَتْلُ بِالسُّوْطِ الصَّغِيرِ فَالْيَدِ
وَبَيْنَ عَمْدٍ نَزَقَ صَاحِبُ الْيَدِ
وَالْحَرْثُ لَا يَقْبَلُ بِالْمُسَبِّي
وَالْمُدْعَى لِلْقَتْلِ فِي مُحَلَّةٍ
ثُمَّ لَهُ الْقَتْلُ قَامًا أَوْ نَوَاجِلَ
وَالزُّمُوعُ عَقْلًا إِذَا هُمْ نَكَلُوا
وَقَالَ هُمَا لَمْ تَكُنْ عَمْدًا وَه

فِيهِ وَفِي قَوْلِهِمَا يَنْهَمَا
وَسَائِرُ الْأَطْرَافِ فَاحْفَظُوا لِحِمْدِ
فِي الْحَقِّ مَالُ دِيَّةٍ بِوَجِبِ
لَا حِلَّ عَمْدٍ قِيمٍ سَوِيٍّ
بِمِثْلِهِ وَالسَّيْفُ لَا يَخْتَصَرُ
بِهِ قِصَاصٌ أَوْ تَوَالِي الْقَرْبِ
وَالْحَرْثُ وَالْحَرَّةُ لِيُضَافَا شَهْدُ
عَمْدًا وَلَا الْمُسْلِمُ بِالزَّيْتِ
يُحْلَفُ خَمْسِينَ مِائَةً جَمْلَةً
حَلْفُهُمُ وَالْحَقُّ بِالْحَلْفِ بَطْلٌ
وَعِنْدَ نَاهِيَهُمْ حَلْفُوا وَعَقَلُوا
فِيهِمْ وَلَا الْمَقْتُولُ وَطَرَاوُهُ
إِنْ الْقَضَاءُ بِالشُّهُودِ وَحَلْفُ
نِصْفِ الْقَضَاءِ سَاقِطٌ إِذَا شَرَكَا
بِكُلِّهِمُ لِلْقَتْلِ عَمْدًا أَوْ لَفُوا

وَدِيَّةُ الْحَرْبِ الْخِيفُ الْمُسْلِمِ
وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ثَلَاثًا
وَعُرَّةُ الْجَنْبِزِ لِلْأَمِّ وَلَمْ
وَفِي جَنْبِزِ الرِّقِّ قَدْ غَرَّتْهُ
وَتَعْتَلُ الْعَاقِلَةُ الْمَرْشُورَانِ
وَالْجِلْدُ الصَّائِلُ مَزْدَاقْتَلُهُ

كِتَابُ

وَلَوْ قَضَى بَعْضُ الدِّيُونِ فِي الْمَرْضِ
وَلَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ الْقِيَمُ
مَوْصِي بِكُلِّ مَالِهِ ذَوَاتُ
وَجَائِزُ وَصِيَّةِ الصَّبِيَّانِ
وَجَائِزُ إِصَاوَةِ لِقَاتِلِهِ
وَأَنْ تَمُتَ مَوْصِي لَهُ بِمَنْفَعَةٍ
وَالرَّمْزُ مِنْ مَعْقِلِ اللِّسَانِ

كِتَابُ

الْفَرَائِضِ

لَا رَدَّ فِي الْفَضْلِ عَلَى السَّهْمِ
وَكُلُّ مَنْزِلٍ وَالْمِنْزِلُ الْقَوَامُ
وَفِي الْمَجُوسِ فِي وَجْهِ الْقُرْبَى
وَالْإِخْوَانِ حَلَبٍ وَأُمِّ
حِينَ تَمُوتُ امْرَأَةٌ عَنْ أَمٍّ

كِتَابُ

وَاللَّعْبُ بِالْشَطْرِ لَا بَأْسَ بِهِ
وَيَنْعَى الذَّمُّ ذُو الْحَجَرِ
وَسِتَّةٌ فِي الْوَلَدِ الْحَقِيقَةِ

بِأَفْتَاهِي مَالِ الدَّائِلِ سَبَبِ

وَمَسَحَ كُلُّ الزَّاسِرِ فِي ضَرْفِ الْوَلَدِ
وَيُشْرَعُ لِلْمَمَامِ أَنْ أَقِيمَا
وَلَا شُرُوعَ بِسُوءٍ مَا يَعْرِفُ
وَيُبْدَأُ لِلْمَمَامِ بِالْحَمْدِ بِلَا
وَيُرْسَلُ الْبِدَارُ إِذْ يُقَامُ

وَلَا تَرَاثُ لِدُورِ الْأَزْحَامِ
وَهُوَ لَيْسَتْ الْمَالُ بِالْتَّمَامِ
لَا رَثَ بِالْجَمْلَةِ بَلْ بِالْأَقْوَى
مَعَ ابْنِ الْمَمِّ شَرِيكَاً قَسَمِ
وَزَوْجَاهَا وَهُوَ كَرَامُ الْقَوْمِ

الْكَرَاهِيَةُ

وَلَا يَبَاعُ الرُّوثُ فِي مَذْهَبِهِ
عَنْ اقْتِرَابِ الْمَجْدِ الْحَرَامِ
وَرَبَّنَا أَعْلَمُ بِالْحَقِيقَةِ

وَفِي سِرِّ الْحِفْظِ لِلْمَقْبَسِ

كَذَا الْوَلَدُ فَاسْتَعْوَهُ وَاحْفَظُوا
وَقِيلَ لَدِ الصَّفِّ قَدْ أَقِيمَا
مَنْ لَفِظَ تَكْيِيرٍ وَكَهْ يَعْرِفُ
تَسْمِيَةً مِنْهُ وَعَوْدٌ وَشَا
وَأَمْرُ الْمَامُومِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وليس في الركوع ذكر مسند
وفي ابتداء يده أو ركبته
والفقدان فيها التورك
وما تعود الختم فرضا يلزم
والفرضان بقراء في الثلاث
وصلح العذر لكل فرض
لم يجز الماء القليل بالقدز
وليس سور الكلب والخنزير
ويلزم الغسل يوم الجمعة
وناقص نوم الفقور ان يطل
ولم يغسل شطه ذلك ليد
والحيض ما يؤخذ قل او كثر
والطهر في سائر اوقات العادة
واكثر التفاسير سبعون وفي
ولا يجوز للمقيم صغره
وترك تسبيح السجود مفسد
يخير الواضع عند سجدة
وفاسق يؤثم لغو يترك
ومرة تلفاءه يسلم
وما استخاضت من المحدثات
وكل فعل يحدث التوضي
مالم يكن فيه نوع اشتر
من ابل الطهر ولا التطهير
ولم يحل تركه في الشريعة
ومنها ان اشهد الرجل
وتقرأ القرآن في الحيض علم
والطهر ما يحصل جل او صغر
بعد الثلاث من عدم الزيادة
مسح الخطا ونوع ضعف فاعرف
وليس في الخرق الكبير منعه

97
والخف بعد الطهر قد لبسته
وموضع التيمم المكف
وفعله يندب وسط الوقت
وفي الاذان المشرع المشرع
ولا اذان للمصلي وحده
ومرة يقام للمفويات
والنفل خلف من يصل الفضا
لم يسقط الترتيب بالنساء
وهو يركب كراهة السجود
والسجود عن ثلاث تكبيرات
ويسجد الساهي الذي زاد ادا
والبرد المربع من اذ تسفر
مسافر ادا كدون ركعة
وليس في السجود المخير سجدة
ولولاها من يصل وسبح
تسبح فوق ظهره وحثته
يتبعها من الذراع النصف
لم عاجلا ولا يقرب القوت
تنبيه التكبير في الترتيب
في بيته ولا البراري عنده
بلا اذان فهو غير ثابت
يطل والعكس كذلك ايضا
ولا يضيق الوقت والزمان
على المسح وعلى الجلود
فيه سجودا سهوا في الحالات
سلم والتقص على خلاف ذلك
وان اميال البرد اثنا عشر
خلف مقيم لم يجاوز شفعة
وهي عشرة ثم اخرى عنده
غير المصلي والوجوب مندفع

فَلَجَلْ بِسَمْعَهَا مِنْ ثَالِثَةِ
وَحْتَمَةُ الْجُمُعَةِ وَقْتُ الْعَصْرِ
وَلَا زَمَّ شَهُودَهَا مِنْ مَوْضِعٍ
وَفِي صَلَاةِ الْخَوْفِ قِرَاءَةُ كَمَا
ثُمَّ قَضَتْ آخِرَهَا إِذَا سَلِمًا
وَفِي صَلَاةِ الْخَوْفِ مِمَّا ابْتَعَتْ
فَاكْمَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ فَرَجَعَتْ
وَرُكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً
وَمُطَلَقٌ خَرَجَ أَهْلُ الذِّمَّةِ
وَيُقَلِّبُ الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ الرُّكُوعَ
وَالْفَرْضُ فِي الْكُفَّةِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ

كِتَابُ الزَّكَاةِ

عَرْضُ التَّجَارِ نَصْرٌ وَالَّذِي يُقْبَضُ
وَوَاجِبٌ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلُ
لَوْ جَلَّ الزَّكَاةُ فِي الْحَوْلِ بَطُلٌ
بَعْدَ سِنِينَ فَلِحَوْلٍ يَفْتَرَضُ
زَكَاةُهَا وَالْأَمْلُ بِالْحَوَامِلِ
وَبَعْدَ مَا حَالَ يُعِيدُ مَا فَعَلَ

وَبَيْتُهُ الْوَاحِدَ لَا تَعْتَبِرُ
وَفِي فِرَارِ الزَّوْجِ إِنْ تَعُدَّ
لَوْ سَمَرَ ظَاهِرٌ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ
لَوْ قَالَ انْتَرَى كَظْهَرِ ارْتَمَى
وَالْحُكْمَانِ يَلْكَانِ الْفَرْقَةُ
لَمَّا الَّذِي قَبْلَ الدُّخُولِ يُذَكَّرُ
قَبْلَ نِكَاحِ الْغَيْرِ بَعْدَ الْمَعْدَةِ
كَفَرٌ بِالْإِطْعَامِ حَلٌّ فَاعْلَمْتَ
فَحَسْبُهُ كَفَّارَةٌ فِي الْحُكْمِ
حُكْمًا عَلَى الزَّوْجَيْنِ بَيْنَ الْفَرْقَةِ

كِتَابُ الْإِيمَانِ

وَيُحْلِلُ الْفَاطِظُ فِي الْإِيمَانِ
وَالشَّافِعِيُّ أَعْتَبَ الْحَقِيقَةَ
عَلَى مَعَانِي كَلِمِ الْقُرْآنِ
وَعِنْدَنَا الْعَرَفُ هُوَ الطَّرِيقَةُ

كِتَابُ الْحُدُودِ

لَوْ حَلَّتْ بِخَيْرِ رُفُوحٍ حَدَّثَتْ
وَلَوْ أَقْرَبَ الزَّمَنَ أَذْمَى
وَقَوْلُهُ مَا أَنَا بِالزَّانِي وَلَا
وَأَزْهَى أَدْعَتْ نِكَاحًا رَدَّتْ
فَالْحَدُّ عَنْهُ زَائِلٌ مَسْفُوحٌ
أَمْ يَرَيْتَ قَدْ فَرَّأَنِي تَقَاوُلًا

كِتَابُ السَّرِقَةِ

لَوْ سَرَقَ الْقَوْمُ بَضَائًا فَطَعُوا
وَالْقَطْعُ وَالْعُرْمُ عَلَى مَنْ وَجَدَا
وَمَوْكَلَاتٌ زِمَامَاتٌ فَاسْمَعُوا
مَالًا وَلَا أَطْلَابَ أَبَدًا

وَيُقَطَّعُ السَّارِقُ مِنْ نِسْوَانِهِ
وَالْحَدُّ فِي الْقُطَاعِ بِالْعَلْبِ
مِنْ مِثْلِ الْحِمِّ يَكُنْ سَكَانِهِ
ذَلِكَ عَلَى التَّحْيِيرِ وَالتَّرْتِيبِ

السيح

لَوْ شِئْنَا خَرَجَ الْمَوَاشِي عُمُرَتِ
وَحَزَقْنَا ذِيحَتِ وَسَعَرَتِ

اللقيط

لَوْ شَهِدَ اللَّقِيطُ حَبْرٌ يَذُرُّ
عَلَى الزَّيْتِ نَارُ دَرَّةٍ وَتَرْكُ

اللفظة

مَا اتَّفَقَ الْعَبْدُ وَأَتَوَاهُ وَمَا
عَرَفَهُ فَبِهِ دَفَعُ أَوْفَدَا

وَهُوَ عَلَيْهِ دُونَ مَوْلَاهُ إِذَا
مَا كَانَ بَعْدَ مَدَّةٍ التَّعْرِيفِ ذَا

المفقود

وَأَمْرًا الْمَفْقُودُ بَعْدَ أَرْبَعٍ
مِنْ السَّنِينَ مِنْهُ بَأْتٍ فَاسْمَحْ

وَبَعْدَ قَدْرِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ
تَكُنْ مِنْ شَاءَتْ مِنْ الْوَفَاةِ

لَوْ عَادَ بَعْدَ عِدَّةٍ الْمَكْمَلَةُ
إِنْ نَحَتِ بَأْتٍ وَلَا فَيَ لَهُ

الغصب

وَقَالَ فِي غَصْبِ الشَّيْبِ وَالنَّعَمِ
وَحَوَّهَا أَمْثَالُهَا دُونَ الْقِيَمِ

وَالْحَبْلُ الثَّابِتُ فِي الْمَسِيحِ
لَا يَنْتَبِثُ الشَّفْعَةُ فِي الْبَارِ
لِلْمُسْتَرْحِ يَنْتَبِثُ لِلشَّفْعِ
بِلَا حَتِّ فِي الْمَرْضِيِّ وَالزَّيَارِ

كاد

الاجارات

وَمَنْ حَتَّرَ عَدًّا مَكَانًا ذَكَرًا
فَإِنْ مِنْ أَجْرِهِ خَيْرًا

فِي أَحَدِهِ الضَّامِنُ أَوْ فَضْلُ الْكَرَا

كتاب

الشهادات

وَحَيْثُ لَا أَطْلَاعَ لِلذِّكْرَانِ
تَشْهَدُ تَشَارُفَ مِنَ السَّوَابِ

وَجَائِزُ شَهَادَةِ الْعِيَانِ
وَلَا يَضُرُّ عَدَمُ الْعِيَانِ

وَيَشْهَدُ الصَّبِيَّانِ فِيمَا يَفْعُ
مِنْ الْجَرَاحِ يَنْتَبِثُ فَتَشْمَعُ

كتاب

الدعوى

وَأَخَارُ جَارِدِ عِيَانٍ وَرَهْنًا
فَاعْدِلْ الرَّهْطَيْنِ أَوْ لِي بِالْقَضَا

كتاب

الكفالة

وَيَبْرَأُ الْمَصِيلُ بِالْكَفَالَةِ
وَحُكْمُهَا كَالْحُكْمِ فِي الْحَوَالَةِ

كتاب

الرهن

لَوْ أَمَرَ الْكَرْمُ الَّذِي كَانَتْ
لَمْ يَكُنْ التَّجَارُ رَهْنًا فَاغْلُظْ

وَقِيَّةُ الرَّهْزِ عَلَى الْمُرْتَضَى
كِتَابُ إِذَا ادَّعَى الْهَلَكُ وَلَمْ يَبْرَهِنْ
الْمُضَارَبَةُ

مُضَارِبٌ يَتَاغَى مَا عَنْهُ نَبِيٌّ
فَأَرَأَيْتَ إِنْ فَهُوَ كَالْإِدْرِيَّةِ
وَهَكَذَا الْوَحَالُ الْمُسْتَبْضِعُ
وَدَاغِ الْمَالِ كَذَا يَصْنَعُ
الْمَاءُ عَرَفٌ

وَأَشْرَطَ عَلَيْكَ التَّفَقُّاتُ كَامِلَةٌ
وَالْأَرْضُ لَا تُدْفَعُ إِلَّا بِتَبَعٍ
كِتَابُ لَكِنْ يَصَحُّ اخْذُكَ الْمَعَامِلَةَ
بِضَعْفِهَا كَرَمًا وَخِلَافَتِهَا

وَالْقَتْلُ فِي الْأَحْكَامِ عَمْدٌ وَخَطَا
وَفِي دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ أَشْيَ عَشْرٌ
وَدَاخِلُ الْمَبْرُورِ يُقْتَصَرُ
وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ إِزْدَارُ دِيَّةٍ
وَأَبْرُ قَتِيلٍ قَرِيَّةٌ قَالَ حَصَلُ
مَا أَقْتَنَمَ خَمْسِينَ مِائَةً وَقَتْلُ
الدِّيَاتِ وَلَيْسَ سِيشَةُ الْعَدُوِّ شَيْئًا غَيْرَ ذَا
الْفَاوِي فِي الذِّمَّةِ يَصْفُ مَا ذَكَرَ
وَضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ فِيهِ نَقْصَرٌ
وَلَا لِلزَّوْجِ إِزْدَارُ مِنْ زَوْجَتِهِ
قَتْلُ ابْنِ مَرْزُوقٍ أَوْ ابْنِ لَوْزِ اسْتَدْلُ

١٠٠
كِتَابُ **الْفَرْدِ بَضْرُهُ**

أَبْرُ اقْتَرَبَ بَاخٌ وَبَحَّحْدَهُ
وَأَنْ يَكُنْ أَفْزَلًا لِحَرْتِ وَدَا
وَعِنْدَنَا النِّصْفُ كَانَ لِمَثَلِكِ
وَأَبْرُ وَبَنَتْ بَاخٌ أَقْرَا
فَالْمَرْجُ مِمَّا نَالَهُ هَذَانِ
كِتَابُ آخَرُهُ أَعْطَى ثَلَاثَ مَا قَدْ وَجَدَ
أَنْكَرَ أَعْطَى خَمْسَ مَا قَدْ أَخَذَا
وَالثَّلَاثُ لَا الْخَمْسُ لَهَا مِزَارَتِ
وَأَبْرُ وَبَنَتْ كَذِبًا وَفَرَا
لِذَاكَ لَمْ يَزَلْ خَمْسَةَ سَهْمَانِ
الْوَصِيَّةُ

وَبَعْدَ نِصْفِ الْمَوْلَا مِنْ ذُجِلَتْ
وَمَا أَجَازَ الْوَارِثُ قَوْلَ الْمَرْصُ
كِتَابُ كَمَا لَمْ يَنْقُصِ الْمَوْتُ فِيهَا فَعَلَتْ
لَمْ يَكُلُوا إِنْطَالَهُ إِذَا انْقَرَضَ
الْأَرَاهِيَّةُ

وَقَالَ فِي الْمَيْتَةِ قَوْلًا يَلْبِيسُ
وَحَرْطُهَا نَاهِيًا وَالشَّارِعِي
وَمَا لَزِمَتْ دُخُولُ الْمَسْجِدِ
وَحَرْطُهَا نَاهِيًا بِذِي الْحَوَابِ
قَدْ انْتَهَى نَظْمُ الْخِلَافَاتِ
الشَّعْرُ لَا يَنْجَسُ وَالْعِظْمُ يَنْجَسُ
يَنْجَسُ تَحْيُسُهَا وَيَسْتَدْعِي
لَكِنَّهُ يَمْنَعُ فَاحْظُهَا وَاجْتِدَادُ
وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْقَوَابِ
وَلِلْمَرْثَةِ عَلَى الْحَالَاتِ

جوف القلبي
فاجتهدوا
وموا القلبي
فاجتهدوا

فاجتهدوا
وموا القلبي
فاجتهدوا

نعم الصلوة والسلام أبدا
وصاحب النظم أبو حفص
للتصنيف يوم السبت وقت التقدمة
وجملة المكيان بصدق الفية
وتسعة والله جزى ناطقة
مولد في الموافق للفظ المذكور بمتصف سنة احدى واثنين واربعين وثمانين
ليلة احدى النجاشي شرع في كتابه الاول سنة سبع وثلاثين وثمانين بسم الله الرحمن الرحيم

تم كتاب المنظومة تصنيف الشيخ
امام الحنبل الولي المتقي الراهب
الباع الوعابى حفص بن الحسن
بفضل الله الملك الجبار ذوالعظيم

وذكر من روح مسلم ودين الله المبارك عت بكنة محرم في
وجبه لا يحصى ولا ينفذ في يوم الابدان
وذكر من روح مسلم ودين الله المبارك عت بكنة محرم في
وجبه لا يحصى ولا ينفذ في يوم الابدان
وذكر من روح مسلم ودين الله المبارك عت بكنة محرم في
وجبه لا يحصى ولا ينفذ في يوم الابدان

عمر النبي محمد الهاشمي القرشي المكي المدني
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
عاش سنين سنة
وثلثان وستة

اشهر على
ما نقل

والله
اعلم
بالحق

مضمون تاريخ هذا الكتاب سنة
اربعمائة سنة واثمان وثلثون
والله اعلم بالامر سنة خمس وثمانين

Copyright © King Saud University